جلسة حوارية بشأن:

الإدارة الاستراتيجية للإعلام التنموي:

تشكيل الوعي بأهداف التنمية المستدامة ومواجهة التحديات

ضمن فاعليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

المنعقد خلال الفترة من 6-3 نوفمبر 2019

European Union

WORLD BANK GROUP

UNITED NATIONS

الإعداد والتحرير:

وزير مفوض/ أ. د. علاء التميمي مدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية

التصميم والإخراج:

المهندسة/ اسلام طاحون – إدارة تكنولوجيا المعلومات.

الطباعة:

مطبعة جامعة الدول العربية- 33 ش14 المعادي- القاهرة.

الفهرس

العنوان	الصفحة
التقديم	6
التعريف بالورشة	8
الأوراق العلمية المقدمة بالجلسة الحوارية	16
التوصيات	112
المرصد اللإعلامي	117
المشاركين	127

التقديم ٢

أن إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية و استكمالاً لجهودها باستهداف إقامة جلسة حوارية متخصصة بشأن: «الإدارة الاستراتيجية للإعلام التنموي: تشكيل الوعي بأهداف التنمية المستدامة ومواجهة التحديات» ضمن فاعليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة المنعقد خلال الفترة 3-6 نوفمبر 2019.

وتعد هذه الجلسة الحوارية مواصلة لجهود الإدارة في متابعة دور الإعلام التنموي في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، حيث خصصت الإدارة محور ثابت في عملها وندوة فصلية لمناقشة أخر التطورات في مجال التنمية المستدامة، لتقديم حلول جادة تمكن القائمين على المؤسسات الإعلامية العربية من القيام بأدوار أكثر فعالية في مواجهة التحديات التي تواجه مجتمعاتنا العربية، وعلى وجه الخصوص التنمية المستدامة في منطقتنا العربية.

ولا يخفى،أن مسئولية الاعلام تجاه عملية التنمية المستدامة تتلخص بتزويد المجتمع بأكبر قدر من الحقائق والمعلومات الدقيقة التي يمكن للمعنيين بالتنمية التحقق من صحتها والتأكد من دقتها والتثبت من مصدرها، ويركز الكثير من العلماء المهتمين بدور الاعلام في التنمية، ويطلقون على الدور الذي يضطلع به الاعلام في تطوير المجتمعات باسم «الهندسة الاجتماعية للإعلام الجماهيري»، خاصة وأن هذا الدور ينصب على كيفية توجيه الجمهور لخدمة الرخاء الانساني.

ولما تقدم، تحرص إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية على أن تقدم للقارئ العربي أوراق عمل ووثائق هذه الجلسة الحوارية التي نقلت منهج البحث حول موضوع الإدارة الاستراتيجية للإعلام التنموي من البحث والدراسة التحليلية الى الغوص في التدابير اللازمة والإجراءات الواجب اتخاذها لتفعيل عمل المؤسسات الإعلامية العربية، وهو ما يجعل من نشرها مساهمة متواضعة في تبادل الأفكار ، فضلا عن أن في النشر ما يدعو الى مزيد من فتح الحوار والنقاش وبما يحقق عائدا أكبر للجلسات الحوارية وورش العمل القادمة.

وزير مفوض/ أ. د. علاء التميمي
مدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية

٢ التعريف بالجلسة الحوارية

افتتح الجلسة الحوارية وأدار النقاش وزير مفوض/ د. علاء التميمي- مدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية بكلمة رحب فيها بالتعبير بالضيوف الكرام من ممثلي المندوبيات الدائمة لدى جامعة الدول العربية والأكاديميين والخبراء في مجال الإعلام على المستوى العربي والدولي وممثلي مراكز الفكر العربية، كما نقل تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ أحمد أبو الغيط وتمنياته بأن تنبثق عن أعمال هذه الجلسة توصيات تُسهم في تعزيز العمل الإعلامي العربي المشترك.

وأكد سيادته أننا نلتقي اليوم في إطار هذه الورشة المتخصصة لمناقشة الإدارة الاستراتيجية للإعلام التنموي: تشكيل الوعي بأهداف التنمية المستدامة ومواجهة التحديات في ضوء النظريات العلمية للباحثين في هذا المجال والتجارب العملية، وإبراز الممارسات الفضلى في هذا الشأن على مستوى الدول العربية وغيرها وسبل الاستفادة منها، وإنه لحري بنا أن نعمل على تبادل الخبرات والمعارف، وأن نكثف لقاءاتنا الفكرية إلى جانب اجتماعاتنا الرسمية سعياً نحو الخروج بأفكار واقتراحات تعزز مسيرة العمل الإعلامي العربي المشترك.

كما أشار إلى أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تؤمن إيماناً راسخاً بدور الإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك باعتباره وسيلة تكوين الرأي العام العربي، وأحد أهم أدوات صنع السياسات لمعالجة القضايا العربية، ولذا أصدرت الجامعة ميثاق الشرف الإعلامي،والاستراتيجية الإعلامية العربية، والخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030 والتي أطرت دور الإعلام في المنطقة العربية.

ولا يخفى، أن موضوع التنمية يُعد أحد أهم الأولويات لدول العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين. حيث حقق الاقتصاد الدولي خلال تلك الفترة نمواً ملحوظاً للناتج القومي شمل جل دول العالم. إلا إن هذا النمو لم يرقى إلى مستوى التنمية في كل الدول حيث يتطلب ذلك تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية تجعل من الإنسان الهدف والوسيلة وترقى به وبالمجتمع إلى مستوى عال من الوعي والمسئولية وتوفر ظروف العيش الكريم له.

أطلقت الأمم المتحدة مبادرات تنموية في إطار الخطة الإنمائية للألفية وكان أخرها اعتماد خطة التنمية المستدامة للفترة من 2015-2030 والتي تشمل أهدافاً اقتصادية واجتماعية، وبيئية، وتشمل أيضاً التزامات مشتركة للدول ووسائل التنفيذ والشراكة.

وقد اعتمدت كل الدول العربية أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015 حيث ساهمت في إطاري الجامعة العربية والأمم المتحدة في كل الاجتماعات والمناقشات التي أدت إلى تحديد الأهداف المذكورة مع التأكد من مراعاتها للأولويات والخصوصيات العربية.

وإذا كان تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتكز أساساً على جهود الجهات الحكومية فإن جهات غير حكومية يمكن أن تقدم مساهمة هامة في هذا المجال. وهكذا وانطلاقاً من الهدف السابع عشر لأهداف التنمية المستدامة 2030 والمتعلق بـ «الشراكة» يعتبر الإعلام شريك في مشروع تحقيق التنمية المستدامة، فهو يلعب دوراً رئيسياً في صياغة الوعي حول السياسة التنموية وكيفية تحقيقها لدعم مسارات التنمية المستدامة.

شارك في أعمال الجلسة الحوارية المتخصصة العديد من الشخصيات الفكرية والأكاديمية وكبار الإعلاميين المتخصصين في الشأن الإعلام التنموي، إضافة إلى ممثلي المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء لدى جامعة الدول العربية والجهات المعنية بالشؤون الإعلامية في الدول العربية، والمنظمات والاتحادات الممارسة

لمهام إعلامية، والإعلاميون العرب المشاركين في ورشة العمل، وموظفي الأمانة العامة، وعلى وجه الخصوص: قطاع الإعلام والاتصال.

قامت إدارة الجلسة الحوارية بتقديم عروض موجزة عما يلي:

- فيلم قصير يتضمن أنشطة وفاعليات الإدارة التي نظمتها خلال عام 2019 في مجال التنمية المستدامة.
- عرض موجز عن الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030.
- عرض موجز عن تجربة الأمانة العامة بإنشاء المرصد الإعلامي للتنمية المستدامة على البوابة الإلكترونية للأمانة العامة.

شهدت الجلسة الحوارية تقديم ثمانية أوراق علمية من قبل المتحدثين الرئيسين، وقد دار مناقشات جادة وعميقة ومستفيضة تم من خلالها تبادل الأفكار والرؤى والخبرات العملية من جانب المشاركين كافة، وقد تلقت إدارة الجلسة أكثر من 30 تعقيب وتساؤل من السادة الحضور، وقد توصل المشاركين إلى عدد من التوصيات لتفعيل دور مؤسسات الإعلام العربي في مجال التنمية المستدامة.

أولا: الأهداف المرجوة من الجلسة الحوارية:

ثانيا: الإطار المرجعي للجلسة الحوارية:

1

الهدف السابع عشر من الأهداف التنموية "الشراكة" الذي يعتبر الإعلام شريك في مشروع تحقيق التنمية المستدامة، فهو يلعب دوراً رئيسياً في تكوين الرأي العام العربي حول تلك المفاهيم وكيفية تحقيقها للإسراع باتخاذ الإجراءات المناسبة، ويعد الوسيلة الأكثر فعالية للوصول إلى الجماهير العربية وصناع السياسات ودعم مسارات التنمية المستدامة.

2

القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مختلف مستوياته، وما تؤكده تلك القرارات من حرص على التضامن العربي ودعم العمل العربي المشترك خدمة للمصالح العليا للدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، وعلى وجه الخصوص قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم ق.ق 741 د.ع (29)، ج3، بتاريخ 15/4/2018، المتضمن اعتماد الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030.

3

القرارات الصادرة عن مجلس وزراء الإعلام العرب، وما تبلوره من رؤية عربية مشتركة لمبادئ العمل الإعلامي العربي ومرتكزات الخطاب الإعلامي العربي ورسالته في الداخل والخارج، وعلى وجه الخصوص القرار رقم ق/-434 د.ع (47) بتاريخ 12/7/2017 المتضمن اعتماد الاستراتيجية الإعلامية العربية، والتي أكدت أن العمليات الاتصالية- ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في القلب منها- تعد السبيل الأمثل لتوضيح الخطط التنموية للدول الاعضاء بالجامعة العربية والكفيلة لحث الأفراد نحو الانخراط في العملية التنموية.

قامت إدارة الجلسة بطرح عدة تساؤلات للإجابة عليها في الجلسة الحوارية:

في الختام، أود أن أعرب بهذه المناسبة عن تقدير جامعة الدول العربية لجميع السادة الحضور والمشاركين على مساهمتهم القيمة في أعمال هذه الجلسة الحوارية التي تعقدها إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية ضمن فاعليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، والتي تتضمن العديد من الأنشطة والفعاليات العلمية والبحثية لمناقشة المواضيع الراهنة في المنطقة العربية. وأتمنى لأعمالنا التوفيق والنجاح في الوصول إلى توصيات تُسهم في دعم العمل الإعلامي العربي المشترك.

وزير مفوض/ أ.د. علاء التميمي
مدير إدارة البحوث والدراسات
الاستراتيجية

الأوراق العلمية المقدمة بالجلسة الحوارية

تضمنت الجلسة الحوارية عرض ومناقشة ثمانية أوراق علمية، وعلى النحو الآتي:

1 «التنمية المستدامة والمواطنة في العالم العربي».
قدمها معالي الدكتور/ محمد أبو حمور
صفحة 19

2 «دور الإعلام في عملية التنمية المستدامة».
قدمها معالي الأستاذ/ سامي عبد اللطيف النصف
صفحة 31

3 «نظرة المجتمع الدولي للمشاريع التنموية العربية من خلال ما يصلهم من وسائل الإعلام» .
قدمها الاكاديمي والكاتب/ حسين شعبان
صفحة 37

4 «الإعلام التنموية- تجربة جمهورية مصر العربية».
قدمها الإعلامي/ عبد الرحمن رشاد.
صفحة 49

الأوراق العلمية المقدمة بالجلسة الحوارية

تضمنت الجلسة الحوارية عرض ومناقشة ثمانية أوراق علمية، وعلى النحو الآتي:

5 «رسالة الإعلام وأهداف التنمية المستدامة».
قدمتها الأستاذة الدكتورة/ حنان يوسف
صفحة 63

6 «الإدارة الاستراتيجية لمؤسسات الإعلام العربي».
قدمها المستشار الدكتور/ أحمد نصيرات
صفحة 85

7 «الإعلام التنموي: تجربة المملكة المغربية».
قدمها الأستاذ الدكتور/ عبد اللطيف بن صفية
صفحة 103

معالي الأستاذ/ احمد أبو حمور

وزير المالية الأردني الأسبق، الأمين العام
لمنتدى الفكر العربي،
ورئيس مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي
المملكة الأردنية الهاشمية.

المؤهلات والمناصب

- تولى منصب وزير المالية في كانون الأول 2009.
- حصل على جائزة أفضل وزير مالية في الشرق الأوسط لعام 2010.
- تولى منصب رئاسة مجلس وزراء المالية العرب عام 2009.
- وزيراً للمالية في الفترة ما بين نهاية عام 2003 ولغاية 2005 وخلال هذه الفترة حصل على جائزة أفضل وزير مالية في الشرق الأوسط لعام 2004.
- حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد و المالية من جامعة Surrey في بريطانيا عام 1997.
- حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأردنية عام 1989.
- حاصل على البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام 1984.
- ناشر للعديد من الدراسات و البحوث.

ورقة علمية بعنوان:

« التنمية المستدامة والمواطنة في العالم العربي »

تمهيد

التنمية المستدامة والمواطنة في العالم العربي

ثمّةَ علاقة وطيدة بين تطوّر مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من تنمية تقليدية إلى مفهوم ونموذج جديد شامل أطلق عليه «التنمية المستدامة»، ومفهوم المواطنة في الأدبيات الأمميّة الدولية والأدبيات الاقتصادية والسياسية والتنموية عموماً :

فقد جاءت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 «تحويل عالمنا»، التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2015/9/25، لتبلور صيغة هذه العلاقة ضمن أبعاد ثلاثة للتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر في هذه الخطة، وتتمثل في البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي .ولخَّصت رؤية هذه الخطة مضمون الأهداف والغايات بالطموح لإحداث تحول نحو عالمٍ خالٍ من الفقر والجوع والمرض والعوز تنتعش فيه أشكال الحياة، وكذلك خالٍ من الخوف والعنف، ويُتاح فيه للجميع الحصول على تعليم جيد، وعلى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، فضلاً عن كفالة السلامة البدنية والعقلية والرفاه الاجتماعي، والحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وسبل النظافة الصحية، والأغذية الكافية والمأمونة، والطاقة الميسورة والموثوقة .

وبحيث تكون الموائل البشرية آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، إلى جانب احترام حقوق الإنسان وكرامته، وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز، واحترام الأعراق والانتماء الاثني والتنوّع الثقافي، وإتاحة تكافؤ الفرص، والتمتع بالمساواة الكاملة بين الجنسين، في عالم قوامه العدل والإنصاف

والتسامح والانفتاح والمشاركة الاجتماعية للجميع، وتلبية احتياجات الفئات الأشد ضعفاً . ثم أن يتمتع كل بلد بنمو اقتصادي مطرد ومستدام يشمل الجميع، وتتوافر فيه فرص العمل الكريم، مع تأكيد أن تكون أنماط الاستهلاك والإنتاج وأوجه استخدام الموارد الطبيعية مستدامة.[1]

ونصّت خطّة الأمم المتحدة أيضاً على ضرورة توافر الديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون»، والبيئة المواتية على الصعيدين الوطني والدولي، كأمور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطرد والشامل، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر والجوع، وتطوير التكنولوجيا وتطبيقها مع مراعاة المناخ واحترام التنوع البيولوجي في «عالمٍ تعيش فيه الإنسانية في وئام مع الطبيعة»[2] ... إلخ.

المواطنة والمشاركة في التنمية

توضح المقابلة بين حقوق المواطنة وواجباتها، ولا سيما في مجال المشاركة في التنمية، أن الممارسة الديمقراطية المستندة إلى المساواة هي ركيزة أساسية لهذه المشاركة وإتاحتها لأفراد المجتمع وفئاته كافة في ما يتعلق بالقرارات ووضع الخطط التي تعنيهم وتنفيذها .

وقد أوضحت بعض الدراسات أن كثيراً من برامج التنمية ومشاريعها لم تنجح وآلت إلى الفشل في تحقيق أهدافها بسبب «غياب المجتمع المحلي» عن المشاركة في إدارة ما يتعلق به من العمل التنموي . بل إن التحديات الكبرى أمام التنمية المستدامة والمتمثلة في أن معظم سكان الدول النامية يقعون تحت خط الفقر، وأن أكثر من 15% من سكان العالم مهددون بالمجاعات ومعرضون لأمراض سوء التغذية،دعت الخبراء والباحثين إلى تأكيد معالجة مشكلة الفقر العائد للأميّة والجهل من خلال محو الأميّة وتخفيف حدّة

المرض عن طريق برامج التوعية ومشاريع التنمية التي يشارك فيها الفقراء في تنمية مناطقهم، وتنمية حسّ المسؤولية لديهم، ومشاركتهم في اتخاذ القرار بتبادل المعلومات حول البرامج المشاريع التي تعنيهم، أو إبداء رأيهم فيها، وأيضاً المشاركة في التنفيذ عبر تنظيم أنفسهم في مجموعات عمل أو من خلال ممثليهم[3] .

هنالك وجه آخر للفقر يتمثّل في تفاقم معدلات البطالة في الوقت الذي تتباطأ فيه معدلات النمو الاقتصادي بعد سلسلة التراجعات التي أصابت هذا النمو خلال العقد الحالي من الألفية الثالثة. ويؤكد تقرير صادر حديثاً عن مجموعة البنك الدولي أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحاجة إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية أكثر جرأة وعمقاً .

ويحذر التقرير من تزايد الشعور بالإحباط لدى الشباب نتيجة قلّة الفرص الاقتصادية؛ مُذكّراً بأن اضطرابات الربيع العربي عام 2011 كانت مدفوعة بمشاعر الإحباط تلك، ولا سيما أن نمو إجمالي الناتج المحلي في هذه المنطقة لن يتجاوز 0,6% عام 2019 بحسب التوقعات، وهي نسبة ضئيلة لا تصل إلى المعدل المطلوب تحقيقه لتوفير فرص عمل كافية للسكان مع تزايد أعداد مَنْ هم في سنّ العمل (يقدر عددهم بأكثر من 100 مليون)،في الوقت الذي لم ينخفض معدل الفقر حتى في بعض البلدان التي شهدت فترات من تصاعد معدلات النمو.

ويركز التقرير المشار إليه، الذي يصف المنطقة بأنها «الأقل تكاملاً في العالم»، على أن المنافسة غير العادلة الناتجة عن هيمنة الشركات المملوكة للدول وتأثير الشركات ذات العلاقات السياسية على الأسواق،

(3) ينظر: د. محمد مجيد محمود: «التنمية المستدامة في الوطن العربي – المعوقات والمتطلبات»، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي/ كلية التربية المرج، العدد 25 – 2أغسطس 2017، ص14-15. (دراسة منشورة على الإنترنت).

من شأنها أن تثبط الاستثمار الخاص وتخفض من فرص العمل، مما يتطلب تفكيك الاحتكارات في أسواقها، وتسخير الطلب المحلي الجماعي في اقتصاد كل دولة لتحقيق نمو يقوده قطاع التصدير إقليمياً ودولياً. ويزيد هذا التحدي خطورةً إذا علمنا أن عدد سكان المنطقة سيتضاعف بحلول عام 2050 ليصل 604 ملايين نسمة.[4]

لقد سبق أن بيَّنت بعض تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنها «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016»، عدداً من العوامل التي تعطل تمكين الشباب، والتي تأتي في سياق تنموي يتسم بالتفاوت في ارتفاع تفاوت الدخول، والاتساع في عدم تكافؤ الفرص، وتباطؤ معدلات النمو، وتقلص القدرة على إيجاد فرص العمل، مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويُضعف الالتزام بالمشاركة لدى هؤلاء الشباب بشكلٍ خاص، ويجعلهم في وضع لا يلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم. وحذَّر هذا التقرير نفسه من أنه إذا لم يطرأ تغيير حقيقي على تلك الأوضاع، فإنَّ المعاناة ستطول لعقود طويلة .

وتندرج العوامل التي تعيق الشباب وتُضعِف من مساهمتهم في عمليات الإصلاح والتنمية تحت ستة عناوين رئيسية، هي: ندرة فرص العمل، وضعف المشاركة السياسية، وانخفاض جودة الخدمات العامة في التعليم والصحة، وسوء إدارة تنوّع الهويات في المجتمع، وانتشار مفاهيم وممارسات موروثة لا تساوي بين الجنسين، والصراعات المسلحة التي تقضي على مكتسبات التنمية . ويضاف إلى ذلك ضعف

(4) مجموعة البنك الدولي: «أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الارتفاع إلى آفاق أعلى: تشجيع المنافسة العادلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، أكتوبر/ تشرين الأول 2019. (تقرير منشور على الإنترنت).

الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، وثقافات مجتمعية تقف حائلاً بينهم وبين فرص العمل (مثل ثقافة العيب؛ وانتشار الواسطة والاعتماد على العلاقات الاجتماعية).[5]

الصراعات وتقويض مكتسبات التنمية:

من أشد التحديات التي تواجه المنطقة العربية والتنمية الاقتصادية فيها أن عدد سكان هذه المنطقة الذين يعيشون في بلدان معرضة للنزاعات مرشح للارتفاع من حوالي 250 مليون نسمة كما كان في عام 2010 إلى أكثر من 305 ملايين نسمة في عام 2020، ويتضاعف هذا الرقم بحلول عام 2050. ولا يقتصر الأمر على مثل هذه الحالات إذا احتسبنا أن الخسائر في الأرواح تزيد بين المدنيين – وبينهم الأطفال - بسبب الحروب والصراعات المسلحة، وتتحدث بعض الأرقام عن أنه مقابل كل شخص يقع ضحية العنف المسلح، هنالك 3-15 حالة وفاة نتيجة أمراض كان يمكن أن تعالج، أو مضاعفات طبية، أو سوء تغذية.[6]

سبق أن أشرت إلى أن تقديرات البنك الدولي بينت أن إجمالي الخسائر الناتجة عن العنف والنزاعات المسلحة في تونس وسورية ومصر واليمن وليبيا خلال حوالي أربعة أعوام ما بين (2011-2014)، بلغت نحو 168 مليون دولار، أي 19% من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول . وبلغت خسائر الدخل القومي العربي في الأعوام ما بعد ذلك 1,5 تريليون دولار، وارتفعت خسائر البنية التحتية إلى 500 مليار دولار، عدا خسائر

(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / المكتب الإقليمي للدول العربية: «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 – الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغيّر»، بيروت، 2016، ص19.

(6) المصدر السابق، ص28.

تحملتها الدول المستضيفة للاجئين من الدول الدائرة فيها النزاعات، وذلك على مستوى الكلف المادية والبنى التحتية من تعليم ورعاية صحية ومياه وإسكان، وغيرها.

نظرة وتحليل:

إنَّ من أهم ما كشفت عنه الأحداث على الساحة العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة كان أكبر من مجرد ظواهر آنية؛ وربما الوصف الصحيح لذلك هو أن ما حدث جاء كنتائج لتراكمات وتحولات متسارعة على مختلف الصعد أفضت إلى اختلالات هيكلية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتشوهات ثقافية انعكست سلباً على علاقة الفرد أو الإنسان بمجتمعه وإطاره الأوسع الدولة، وقصور المكوّنات الأساسية لهذه العلاقة الدينامية في تحقيق التنمية المستدامة الحقيقية أو الواقعية، التي لا تزال غير متحققة على النحو المطلوب في مقابل ما يسمّى التنمية الإحصائية وقد تحقق منها الكثير على صعيد الأرقام.[7]

فالغاية الأسمى من وجود الدول هي «تحرير الإنسان من الخوف، بحيث يعيش كل فرد في أمان بقدر الإمكان، أي أن يحتفظ بحقه الطبيعي في الحياة»[8] . وهذا الحق يعني حكماً استدامة ممارسته في إطار المواطنة الفاعلة والمشاركة ما دام الإنسان موجوداً في الحياة، يطلب معاشهُ، وتقوم بينه وبين الآخرين علاقات لا تسلبه حقه، ولا يقع عليه إرهاب أو يقع هو تحت نير الآخرين .

(7) د. جواد العناني: تعقيب على كتاب «التنمية الواقعية»، ندوة في منتدى الفكر العربي، عمّان/ الأردن، الأحد 2019/10/13.

(8) العبارة للفيلسوف سبينوزا Spinoza ، ينظر: جلال الدين سعيد: «معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية»، دار الجنوب للنشر، تونس، 2007، ص176.

بمعنى آخر أن هذه الاستمرارية هي أساس التنمية القائمة على الفكرة الديمقراطية بأشكالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي الديمقراطية الدولية «التي توجب قيام العلاقات الدولية على أساس السيادة والحرية والمساواة».

لقد أصيبت المجتمعات العربية في العصر الحديث وفي مراحل متعاقبة بالانتكاس والتراجع بسبب الأحداث والحروب والنزاعات التي ألمت بنا في هذه المنطقة وعلى مدى أكثر من قرن، وتمثلت في الصدامات مع القوى المستعمرة، ومعاناة انبثقت من كارثة زرع الكيان الصهيوني في قلب الجسم العربي، وفشل التسويات السلمية للقضية الفلسطينية في ما بعد، عدا ما أصاب بعض الدول من تفتت في أحداث السنوات الأخيرة وهنالك ثلاثة عوامل برأيي ما تزال تشكّل أسباباً تحول دون تنمية مستدامة متكاملة في المنطقة العربية، وهي:

1.غياب الرؤية الوحدوية وتغليب التفكير القُطري .
2.غياب الوعي بالجذور الحضارية نتيجة الاستقطاب السياسي للعمل الثقافي، وهذا ما أقصى الاعتراف بالتنوع الثقافي واستبعد التعددية السياسية لصالح أيديولوجيات مهيمنة، ومن ثم تراجع دور المثقف لصالح النفعية المصلحية التي تحارب كل ما عداها في سبيل مصالحها وتقوض هياكل الإصلاح.
3.غياب الإنتاجية بسبب طغيان مفهوم الاقتصاد الريعي الذي يعطل التنمية، ولا يُفسح المجال لفرص

التنافس والابتكار والإبداع .

إنَّ الأزمة العربية هي في الحقيقة حزمة مترابطة من الأزمات والتحديات والإشكالات، وغياب الرؤية الواضحة الشاملة وقف حائلاً دون تطوير الهوية والثقافة والمواطنة الفاعلة، الأمر الذي انعكس على الكفاءة

التنموية للمجتمعات وأصابها بالقصور في مختلف جوانبها، وجعل الفكر والثقافة مستبعدين، مما أدى إلى مفاهيم مشوهة وهياكل غريبة في العلاقات داخل المجتمعات، كما أوجد جموداً في الهوية التي كان ينبغي أن تتطور طبيعياً لتشكل العامل المشترك الجامع لكل المكونات الواقعية للتنمية والقائمة على الانفتاح وليس الانعزال والتقوقع، وتقديم مفاهيم العدالة والنزاهة والمساواة المبنية على الاعتراف بهذه المكونات وفهم خصوصياتها، وليس على التعامل معها بالتهميش والإقصاء والاستبعاد مما لا يُنتج سوى الفشل تلو الفشل، وانعكاس اتجاه المسارات من التنمية والتقدم إلى الأمام؛ إلى الضمور والتراجع.

كما أن فشل الديمقراطية هو فشل لقدرة المجتمع على الإنتاج وتحقيق التقدم، لأن انتفاء العدالة الاجتماعية، وتركز الثروة بأيدي القلة، والفساد والمحسوبية، والانتماءات الفرعية، ستؤدي إلى شلّ مشاركة شرائح وقطاعات من المجتمع في عملية التنمية وتثمير الثروات الوطنية، وبالتالي رفد العمل المشترك على مستوى عربي قومي بأسباب تعزز قوته وتنافسيته في المجال الدولي، وتحييد النظرة القطرية التي لن تؤدي في النهاية إلا إلى الانحسار والانعزال عن محيطها ومجالها الحيوي.

خاتمة

إن تطوير نهج التنمية المستدامة يرتبط بإصلاح السياسات الاقتصادية، ووضع سياسات لتنمية الاقتصاد الرقمي وتعزيز الابتكار، وخاصة مع دخولنا حقبة الثورة الصناعية الرابعة، وأيضاً تنمية القطاع الخاص (في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وتشجيع الاستثمارات البينية بين الدول العربية، والارتكاز على توفير الأمن البيئي، والعدالة الاجتماعية، والتشاركية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.[9]

وأقول نعم نحتاج إلى ذلك كلّه، ولكننا نحتاج في الأساس إلى استعادة قيم التماسك الاجتماعي

(9) تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة في الإسكوا «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا»، بيروت (24-2018/4/26).

المتمثلة في «الثقة» بين الفرد والجماعة، وبين الفرد والمؤسسة، وحتى بين الفرد ونفسه، بسبب ممارسات غير عقلانية أحياناً ساعدت على ترسيخ الإقصاء والتهميش، مما يفرض جهوداً كبيرة تركز على عملية إعادة بناء الثقة، وتطوير وسائل المشاركة في صنع القرار التنموي، وتطوير المنظومات التعليمية، وبرامج عملية تشاركية لمكافحة البطالة والفقر والجوع، والتخطيط للتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي والاقتصاد المعرفي، ووضع استراتيجيات لدعم الإبداع والابتكار والتأهيل والتدريب، والاستثمار المتوازن في الموارد البشرية والمادية، والعمل على تعديل تشريعات وقوانين الاستثمار الذي يعتبر أهم عامل في القضاء على البطالة. كذلك لا بد من تعزيز الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص، وضمان عدالة توزيع الفرص والمكتسبات التنموية، وتطوير إدارة السياسات والخطط التنموية التي تركز على بناء الإنسان وكرامته.

وضمن هذا الإطار فمن الضروري رصد مشكلات الواقع العربي الراهن بدقّة، ودراسة الأفق المستقبلي له بمنهج استشرافي، في ضوء تأثير التحولات التي شهدها هذا الواقع، ولا سيما دراسة ما يتعلق بتحليل الأسباب التي انعكست بالنتيجة المباشرة في التغيّر السريع الذي طرأ على البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية العربية خلال العقود الثلاثة الماضية، وفهم أسباب التراجع في إطار من رؤية عربية مشتركة يُعاد فيها النظر في الخطط والاستراتيجيات وأساليب العلاج للمشكلات بنظرة شمولية على مستوى الإقليم وصيغ العمل العربي المشترك.

وبالله التوفيق والسداد

معالي الأستاذ:
سامي عبداللطيف النصف

وزير الإعلام الكويتي الأسبق.

المؤهلات والمناصب

- كاتب في جريدة الأنباء الكويتية.
- كابتن طيار، ورئيس مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية من نوفمبر 2012 حتى أبريل 2016 ، مختص بالتدريب وسلامة الطيران.
- عضو مؤسس لجمعية الطيارين ومهندسي الطيران الكويتية.
- ناشر للعديد من المقالات الصحفية في الصحافة الكويتية. بالإضافة إلى مقالات منشورة في صحف عربية بارزة مثل الشرق الأوسط والمصري اليوم.

ورقة علمية بعنوان:

«دور الإعلام في عملية التنمية المستدامة. »

دور الإعلام في عملية التنمية مستدامة

تمهيد:

للإعلام العام والخاص دور مفصلي في دعم- أو حتى خذلان- عمليات التنمية المستدامة ومن ثم فواجبه الأول هو إدخال كافة شرائح المجتمع في عربات قطار التنمية المستدامة المتجهة سريعاً نحو المستقبل المشرق.

- إن برامج التنمية المستدامة تحتاج ضمنها إلى برامج تأهيل وتدريب مستمرة لمنضوي الإعلام المرئي والمسموع إضافة لتدريب وتأهيل كوادر الدولة والقطاع الخاص للارتقاء بهم إلى مستوى الاحتراف والمهنية واستيعاب التحول الرقمي القادم لا محالة مع مشاريع التنمية المستدامة.

- للإعلام التنموي دور هام في توعية الشعوب لفهم واستيعاب ودعم فلسفة واستراتيجية « التنمية المستدامة» التي تهدف لتوزيع موارد الدولة على الحاضر والمستقبل ومن ثم محاربة الأطروحات الشعبوية المدغدغة الهدامة التي تقوم على فلسفة واستراتيجية مضادة قائمة على مبادئ «الدولة المؤقتة» أو «الدولة البقالة» أو «دولة أحيني اليوم وأمتني غدا»، فلا حقوق للأجيال المستقبلية ضمن هذه الدولة.

- للإعلام التنموي دور هام في محاربة بعض الثقافات السائدة والمتوارثة التي لا يمكن للتنمية المستدامة أن تنهض بوجودها كثقافة العداء والتشكيك الدائم بكل خطط الدولة ومشاريعها ومثلها ثقافة العداء المستحكم لقطاع الأعمال الذي هو برجاله وبإدارته ومشاريعه جزء هام من عمليات التنمية المستدامة.

- ضرورة تركيز الإعلام التنموي على معوقات التنمية المستدامة، وعلى رأسها الانفجارات السكانية الكفيلة بامتصاص كل انجازات خطط التنمية، ومن المعوقات كذلك هدر الموارد الطبيعية للدولة من مياه وطاقة بطريقة جاهلة ودون مردود حقيقي للتنمية كما يجب الحث على الصبر لحصدها وإظهار فوائد التنمية المستدامة.

-للإعلام التنموي دور في حث الدول على الاهتمام بالتعليم النوعي المتطور المواكب للعصر وللثورة المعلوماتية والذي يسد حاجيات المجتمع المستقبلي الذي تخلقه عمليات التنمية المستدامة.

-للإعلام التنموي دور في دعم الفكر الديني الوسطي المستنير فلا تنمية حاضرة أو مستقبلية في مجتمعات تسودها الكراهية والعنف والتطرف.

-كما إن للإعلام التنموي دور في بث روح التسامح والألفة والتفاؤل بالمجتمع ومحاربة الأفكار الظلامية والتشاؤمية فلا تنمية مستدامة في مجتمعات ترى أن أمسها أفضل من غدها.

-للإعلام التنموي دور في ربط معاناة المواطن اليومية بما تقوم به جماعات الإرهاب والتطرف ومن ثم حث الجميع على محاربة سرطان الإرهاب الذي يعيش على الجهل وعدم اللامبالاة فلا تنمية ولا ازدهار بوجود فكر التطرف ووليده الشرعي العنف والإرهاب.

-ضرورة أن يسلط الإعلام التنموي الضوء على الانجازات القائمة والمشاريع القادمة ضمن خطط التنمية المستدامة لا انتظار انتهائها، وذلك عبر التواجد بمواقع العمل البعيدة والنقل الحي والمنتظم منها وخلق رسائل فلاشات على شاشات الفضائيات والصحف ووسائل التواصل الاجتماعي.

- الحث على تواصل الحكومة مع الإعلام الخاص عبر وزارات الإعلام، والبعد عن الممارسات المدغدغة الخاطئة، ولخلق تنمية سياسية للمواطن تتماشى مع خطط التنمية المستدامة وضرورة ضم الأحزاب السياسية لدور الإعلام الخاص في دعم مشاريع الدولة وخطط التنمية لتسهيل انسياب قطار التنمية المستدامة بدلا من عرقلته.

- العمل على تضمين الأعمال الدرامية جرعات من «الدس الموجب» الذي يدخل المفاهيم الموجبة ضمن تلك الأعمال، كالحرص على الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي وروح التفاؤل بمشاريع الدولة وخططها بدلا من «الدس السالب» المعتاد الذي يركز على الممارسات الخاطئة، كإدمان المخدرات وتقديس المال ...الخ.

- ضرورة استعانة القائمين على مشاريع التنمية المستدامة بكتاب الراي ومقدمي البرامج الحوارية ومشاهير السوشيال ميديا لخلق رأي عام مستنير داعم لعمليات التنمية، فالناس لا تدعم عفوياً بل يجب أن تسأل ويطلب منها.

- للإعلام التنموي دور هام في التوعية ومحاربة الممارسات السالبة التي تصاحب أحيانا عمليات التنمية المستدامة كظواهر الفساد المالي والإداري، فالتنمية تحتاج إلى استثمارات مالية ضخمة وتلك الاستثمارات لا تأتي دون محاربة فاعلة للفساد في السلطات الثلاث.

- في مصر تجربة فريدة رائعة تتمثل في إدخال الجيش وطاقاته البشرية والفنية ضمن مشاريع التنمية المستدامة، وهي تجربة ناجحة نحتاج لتعميمها على الدول العربية.

في الختام الشكر المحلى بالشهد للقائمين على جامعة الدول العربية على التنظيم الرائع لهذا الحفل، وأعتقد أن العرب للمرة الأولى في تاريخهم الطويل باتوا على مفترق طرق فإما السلام والتنمية والتقدم والبقاء وإما الحروب والتخلف والعنف ومن ثم الفناء والعدم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

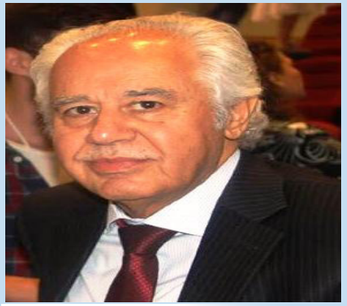

الدكتور: عبدالحسين شعبان

أكاديمي ومفكر عربي (من العراق) – نائب رئيس جامعة اللاّعنف وحقوق الإنسان (أونور)، بيروت. له أكثر من 70 مؤلفاً في قضايا الفكر والقانون والسياسة الدولية والأديان والثقافة والأدب والمجتمع المدني، وحائز على جائزة أبرز مناضل لحقوق الإنسان في العالم العربي، القاهرة، 2003.

المؤهلات والمناصب

- شغل منصب المدير العام للمركز الوثائقي للقانون الدولي الإنساني.
- شغل منصب رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في لندن.
- شغل منصب منسق عام للجنة الوطنية للسلم والتضامن في العراق.
- شغل منصب رئيس أكاديمية بناء السلام.
- شغل منصب الأمين العام لمركز الدراسات العربي الأوروبي في باريس.
- حصل على درجة دكتوراه فلسفة في القانون من معهد الدولة والقانون في أكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية.
- حصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة 17 نوفمبر في تشيكيا.
- حصل على درجة الماجستير قانون عام من كلية الحقوق في جامعة شارلز.
- حصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة بغداد.

ورقة علمية بعنوان:

«الإعلام والتنمية: الواقع والتحديات في عصر العولمة»

الإعلام والتنمية: الواقع والتحديات في عصر العولمة

تمهيد:

بعد عقود من العمل قامت الأمم المتحدة بإطلاق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك خلال قمة التنمية العالمية في نيويورك (25 سبتمبر/أيلول 2015). وتغطّي الخطة التي ساهم فيها المجتمع المدني العالمي، 17 هدفاً و169 مقصداً، وتمثّل إطاراً شاملاً لتوجيه العمل الإنمائي الدولي والوطني على مدى الأعوام القادمة. وتستهدف تلافي أوجه القصور ومعالجة الثغرات التي اتّسمت بها خطة الألفية الثالثة.

وتقوم خطّة 2030 على مرتكزات أساسية هي: ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ولاسيّما "إعلان الحق في التنمية" وقد رفعت شعار "لا أحد سوف يُترك في الخلف" . واستناداً إلى ذلك التأم في القاهرة مؤتمراً إقليمياً لتنفيذها في المنطقة العربية بعد عدد من الأنشطة ساهمت فيها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع جامعة الدول العربية [1].

(1) - انعقد المؤتمر الإقليمي الثاني لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في القاهرة 10-11 تموز (يوليو) 2017 تحت عنوان: «تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية من منظور حقوق الإنسان وقد ساهم فيه الباحث ببحثه الموسوم «التنمية المستدامة في ظل النزاعات - مع إشارة للحالة العراقية». وقد شارك في المؤتمر جهات حكومية وممثلين عن برلمانات ولجان وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وخبراء في مجال التنمية وحقوق الإنسان. جدير بالذكر أن المؤتمر الإقليمي الأول انعقد في الدوحة بتاريخ 13-14 كانون الثاني (يناير) 2016 تحت عنوان :» دور المفوضية السامية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية».

لم يعد مفهوم التنمية مقتصراً على "النمو الاقتصادي" إنما تطور ليصبح المقصود به هو التنمية البشرية، وذلك بعد صدور تقارير التنمية الإنمائية (العام 1990) ، واتخذ لاحقاً بُعداً أكثر شمولية وترابطاً بالانتقال من رأس المال البشري إلى رأسمال الاجتماعي وصولاً إلى التنمية الإنسانية الشاملة وهو ما اصطلح عليه بالتنمية المستدامة.

وباختصار فالتنمية تعني "توسيع خيارات الناس"، وهذه تحتاج إلى مبادئ الحكم الصالح في الإدارة وتوسيع دائرة احترام حقوق الإنسان، وقد تعزّز هذا المفهوم بشكل خاص بصدور "إعلان الحق في التنمية" في العام 1986 الذي تم التأكيد عليه في قرارات مؤتمر فيينا الدولي لحقوق الإنسان، العام 1993.

ولا يزال العديد من البلدان العربية يعاني من معوّقات جدّية تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، مثل الحروب والنزاعات المسلحة والأهلية والإرهاب والعنف جراء تفشي التعصّب ووليده التطرّف، إضافة إلى الفساد والطائفية والتمييز بحق «المجاميع الثقافية» التي تسمى مجازاً بـ»الأقليات» وعدم تمكين المرأة ومساواتها مع الرجل، الأمر الذي أدى إلى ضعف أو حتى غياب الاستقرار والسلام المجتمعي والأهلي، وهذا قاد إلى انهيار تجارب تنموية كانت واعدة في عدد من البلدان العربية في الستينات والسبعينات من القرن الماضي ، إضافة إلى الأسباب الداخلية هناك أسباب خارجية لفرض الاستتباع والهيمنة.[2]

ومن هنا يقع دور أساسي وفعّال على وسائل الإعلام المختلفة في نشر وتعميم مفاهيم التنمية المستدامة والمشاركة الفعّالة فيها وفي معالجة القضايا والمشكلات المجتمعية، علماً بأن مفهوم الإعلام التنموي والمتخصص في المجالات العلمية والتطبيقية بدأ الاهتمام به في بدايات الثمانينات من القرن

(2) أنظر: مقالنا التنمية المستدامة 2030» ،صحيفة الخليج الإماراتية ، الأربعاء 2017/8/23 .

الماضي، وأصبح ضرورياً وفعّالاً في تطوير المجتمع وتنميته، فالإعلام التنموي هو عين الحقيقة التي يجب أن يرى فيها المواطنون ما يحدث حولهم ويؤثر على مصيرهم [3].

ويعدّ ويلبر شرام أحد أعمدة استحداث مفهوم الإعلام التنموي، لاسيّما بوضع كتابه الموسوم « وسائل الإعلام والتنمية» العام 1974، حيث بحث فيه دور الإعلام التنموي وأهميته في التحوّل الاجتماعي والتطوير والتحديث والتغيير المنشود.

ويمكن من خلال الإعلام التنموي توجيه الأنظار والجهود صوب أهداف الحركة التنموية في المجالات كافة، وكما جاء في الإعلان العالمي لليونسكو الصادر عام 1970 : تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً في المساهمة بإزالة الجهل وسوء التفاهم بين الشعوب وتأكيد احترام حقوقها وكرامتها دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو القومية ، وفي إثارة الانتباه إلى الآفات التي تتعرض لها البشرية كالفقر وسوء التغذية، وهو ما أكده بيان هافانا الصادر في العام 1979، حين أكّد على دور الإعلام في كل ما يتعلق بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلدان النامية.

ووفقاً لمحمد سيد أحمد فإن المجتمع والإعلام في حركة مستمرة ولذلك فقبل أن تتحرك خطة التنمية من الإحصاءات والتنسيق إلى شكلها النهائي يكون الإعلام قد سبقها إلى ذلك لإحساسه بمرارة الواقع المتخلف وبضرورة تغييره [4].

(3) انظر: هويدا مصطفى- الإعلام والتنمية المستدامة ، دار تشرين للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2019.

قارن كذلك :فوزية حجاب الحربي، دور الإعلام... في دعم خطط التنمية المستدامة ، ورقة عمل 2016.

(4) انظر: محمد سيد أحمد - الإعلام والتنمية ، دار الفكر العربي، القاهرة، ط4 ، 1988، ص 325. قارن: ويلبر شرام - أجهزة الإعلام والتنمية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص 43.

وقد حدّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوماً عالمياً للإعلام التنموي وهدفها هو لفت انتباه الرأي العام العالمي لمشاكل التنمية والحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل حلّها[5] وقد تطور المفهوم على يد ولبر شرام كما جرت الإشارة إلى ذلك ويرى فيه ثلاث وظائف:

أولها - الرقابة، لاستكشاف الآفاق وإعداد التقارير في هذا الإطار.

ثانيها- اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والتشريعات.

ثالثها- التنشئة والتربية لتنمية المهارات وإعداد الملاكات .

وإذا كان الإنسان الهدف الأول والأخير للتنمية فلا يمكن تحقيق غاياته إلا بتأمين حقه في المعرفة والتواصل الاجتماعي والتعبير عن ذاته وهويته، أي توفير المستلزمات والاحتياجات الضرورية له إعلاميا وثقافياً وفي باقي المجالات الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى تكاملها كجزء من عملية التنمية، ويتطلب هذا أن يكون للإعلام التنموي دوراً رقابياً وتوعوياً وإرشادياً وتثقيفياً مثلما هو دور إخباري، وفي القوت نفسه دور اقتصادي واجتماعي وسياسي، خصوصاً بتأمين أواصر العلاقة بين المفاصل العليا في الدولة وبين الناس وأفراد المجتمع من خلال فضاء الحوار ، ناهيك عن قدرته الإيحائية والإقناعية بحيث يمكنه أن يكون فاعلاً اجتماعياً أيضاً [6].

تحديات العولمة وتكنولوجيا الإعلام

أسهمت الثورة العلمية التكنولوجية، ولاسيّما في مجال الاتصالات والإعلام بإحداث تغييرات جذرية

(5) تقرر اعتبار يوم 24 تشرين الأول (اكتوبر) من كل عام يوماً للاعلام التنموي وذلك منذ قرار الجمعية العامة في العام 1972.

(6) قارن: سالم برقوق و الزبيري رمضان- الإعلام التنموي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة قسطنطينة ، الجزء 2 ، العدد 2 ، ص 96-112.

في حياة الناس أفراداً وجماعات وشعوباً وبلداناً، حيث لم تترك مجالاً من مجالات الحياة إلّا وتغلغلت فيه، لدرجة جعلت العالم مختلفاً، بفعل هيمنة وسائل الاتصال وتكنولوجيا الإعلام والمواصلات، وبقدر ما زادت من درجة التواصل بين الناس، فإنها في الوقت نفسه وضعت حواجزاً بينهم، إذْ تقلّص التفاعل المباشر وحلّ محلّه العالم الافتراضي في الكثير من الأحيان.

وانتقل الإنسان من عالم المعرفة إلى عالم المعلومات، وهذه الأخيرة تصل إليه دون خبرة إنسانية، حتى أن «بعض وسائل الإعلام الجديد» أصبح منتجاً للمعرفة وليس ناقلاً للمعلومات فحسب، بل مؤثراً في كل شيء تقريباً من العلم إلى الشائعة، ومن الرأي إلى الخبر، سواء كان صحيحاً أم كاذباً، ومن هتك الأسرار الشخصية إلى الاختراقات وتهديد الأمن الوطني، مما يدفع الحكومات والمجتمعات إلى التفكير في إيجاد معالجات وحلول لمنع التأثير السلبي للظواهر الجديدة، وهو ما نعني به الأمن السيبراني[7].

وهناك رأيان متعارضان بشأن التعاطي مع الظواهر الجديدة في الإعلام:

الأول: يريد منع أو تحريم أو وضع رقابة شديدة على وسائل الاتصال الحديث، تحت عنوان «الأضرار» التي يمكن أن تلحقها بالفرد أو الجماعة أو الدولة، تلك التي قد تؤدي إلى جرائم.

والثاني: لا يريد أي نوع من الرقابة كي لا تستغلها الحكومات لحجب الآراء والمعلومات والأخبار بعنوان «حريّة التعبير» التي ينبغي أن تكون مصانة حسب الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

(7) انظر: مقالنا الموسوم « الإعلام والأمن السيبراني »، صحيفة الخليج (الإماراتية) الأربعاء 2019/1/23.

وبين هذا وذاك هناك رأي ثالث ينحاز إلى حريّة التعبير ولا يريد الحدّ منها، لكنه يفرّق بين حريّة التعبير و»حريّة» التشهير وإلحاق أضرار بالفرد أو المجتمع أو الدولة، لذلك يقتضي إيجاد توازن بين حريّة التعبير والحق في حماية الخصوصية والحفاظ على الأسرار الشخصية والعامة من الأضرار المحتملة أو الناجمة عن الاستخدام غير الشرعي أو غير القانوني لحريّة التعبير بما يؤدي إلى التجاوز على أسسها.

وإذا كان الإعلام القديم منحصراً بمن يقوم بالوظيفة الإعلامية ليؤرخ اللحظة حسب توصيف البير كامو للصحافي، فإن أي فرد بإمكانه أن يقوم بهذا الدور في الإعلام الجديد من خلال الإيميل والهاتف النقال وجميع الوسائل التي يطلق عليها الذكية للاتصال smart ، بحيث يمكن إرسال خبر وصورة وصوت وبالتفاصيل المحيطة خلال لحظات ليصل إلى العالم أجمع ويتلقّاه مئات الآلاف من الناس، بل ملايين الناس بلمح البصر.

وإذا كان التحكّم بوسائل الإعلام ما قبل الجديد: الصحيفة والراديو والتلفزيون والكتاب وغيرها، ممكناً ويسيراً، فإن من الصعوبة بمكان التحكّم بوسائل الإعلام الجديدة، تلك التي لها وجهاً إيجابياً يتعلّق بعولمة الثقافة والعلوم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال والحقوق والمعلومات والجمال، ووجهاً آخر سلبي قد يكون خطراً وهو ما يدفع العالم ثمنه باهظاً، وتلك إحدى مفارقات ثمن الذكاء الإنساني، حيث يتم عولمة الكراهية والتعصّب ووليده التطرّف وحين يتحوّل الأخير إلى سلوك يصبح عنفاً بالتحريض عليه، وهكذا يمكن أن يتحوّل إلى إرهاب إذا ما ضرب عشوائياً، فالأول يعرف الضحية ويقوم بمواجهتها لأسباب عنصرية أو طائفية أو دينية أو آيديولوجية، أما الثاني فهو لا يعرف الضحايا، بل يريد إحداث رعب في المجتمع لتحقيق أهدافه خارج أي اعتبار إنساني.

ومثل هذا الإشكال يطرح المسألة من زاويتها الإنسانية، ما السبيل لتنظيم استخدام المنجزات العلمية-التقنية بحيث لا يؤدي إلى إلحاق ضرر بالإنسان دون حجب حقه في إبداء الرأي والتعبير والحصول على المعلومات وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بالثقافة والعلم والتكنولوجيا والتعليم والآداب والفنون؟ ولعلّ ذلك يحتاج إلى وسائل ذكية لمواكبة الذكاء الإنساني بتعظيم الفوائد وتقليص الأضرار، بوضع تشريعات جديدة لمنع الجرائم التي تحرّض على التعصب والتطرف والعنف والإرهاب والعنصرية وإفشاء الأسرار بهدف حماية الخصوصيات الشخصية والعامة.

تغييرات غير مسبوقة:

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين يشهد العالم تغييرات هائلة في العلوم والتكنولوجيا، ولاسيّما في مجال الاتصالات والمعلومات، التي تركت تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والسايكولوجية على البشر وفي كل مكان، ولا يستطيع أحد أن يعفي نفسه منه.

وكانت هذه التغييرات الفائقة السرعة قد بدأت باستخدام الانترنيت على نحو تجاري واسع، والحاسوب المحمول (اللابتوب)، والهاتف النقال ، بل أصبح أحياناً لا يكفي هاتفاً واحداً، وإنما أكثر من هاتف، فضلاً عن الانتشار الشامل لوسائل التواصل الاجتماعي Social Media .

وقد كانت تلك التغييرات تتطوّر وترتقي زمانياً ومكانياً عابرة للمسافات بما يعني تراكم المعرفة وهو ما سمح للبشرية من التراكم والبناء. وإذا ما عدنا إلى الخلف قليلاً سنرى إن التواصل المجتمعي مرّ بأربع مراحل أساسية تطوّرت من خلالها تكنولوجيا الاتصالات وهذه هي :

أولاً: تطوير «اللغة» بصفتها أداة تواصل فعّال بين أفراد المجتمعات البشرية، وفي الوقت نفسه في تطوير التفكير والفكر الإنساني.

وثانياً: اختراع الكتابة - وذلك بتحويل اللغة إلى كتابة بنقل المعلومات وتوثيقها كأساس للتعامل وللتاريخ فيما بعد، وكان لاكتشاف الأبجدية دوراً كبيراً في تطوير الكتابة ، ولعل هذا التطور في تكنولوجيا الاتصالات تاريخياً وبالتراكم ساعد على تطوير الكتابة، وساعدت التكنولوجيا على تطوير اللغة وفي التواصل الفعّال أيضاً.

وثالثا: اكتشاف الطباعة التي أحدثت ثورة هائلة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وفي نشر المعرفة، وبسببها توسعت وتأسست الجامعات والمكتبات والصحف فيما بعد، ولم تعد المعرفة حكراً على قصور الملوك والأمراء ورجال الدين.
ورابعاً: استخدام الانترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي في العصر الرقمي، وكان لشيوع استخدام الانترنيت تأثيرات هائلة وجذرية على جميع مناحي الحياة ، خصوصاً في مجال المعلومات والمعرفة.

ومن أهم نتائج هذه المرحلة الرابعة التي تعتبر بحق ثورة أنها سهلت الوصول إلى المعلومة، حيث توجد بنوك للمعلومات الاليكترونية ويمكن الحصول عليها عبر آليات البحث الاليكتروني، وبالطبع فإن أصحاب الشركات الكبرى الخاصة بالمعلومات يستطيعون توجيه حركة المعلومات.

وقد تغيّرت طرق التعامل بين الناس على نحو جذري، سواء ما يتعلق بأساليب العمل أو تطوير الإنتاج أو التسويق والبيع، وذلك عبر الانترنيت والتجارة الاليكترونية، وأسهمت في خلق فرص رقمية عبر التواصل الاجتماعي، كما أثرت على طرق إنتاج المعلومة وتخزينها ومراكمتهما واستعادتها والتشارك مع الآخر بها، وهذه تصل بسرعة خاطفة إلى المتلقي حسب الضرورة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية.

وكان لوصول المعلومة وتسويقها دور في التحضير لحراك شعبي أو التأثير على العملية الانتخابية أو نتائج الحروب حتى قبل قيامها، وحسب الدكتور حسن الشريف[8]) فهناك سلبيات ترافقت مع الثورة الرابعة

(8) انظر: حسن الشريف- في ثورة التواصل والاتصالات الرابعة ومؤثراتها، مجلة « أفق» ، 11 تشرين الأول (اكتوبر) 2019.

للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات منها فقدان الموثوقية والمصداقية وزيادة الجرائم السيبرانية واختراق خصوصيات الناس والتغيير الجذري في العلاقات الإنسانية والمجتمعية وتغيير طريقة التفكير والبحث، فضلاً عن السرقات الإليكترونية، الأمر الذي خفض من مستوى الإبداع والابتكار والتفكير الذاتي.

وهكذا تبقى العلاقة بين الإعلام والتنمية وخصوصاً الإعلام التنموي في العصر الرقمي علاقة عضوية لا يمكن فصمها بما لها من إيجابيات وهي كثيرة ومن سلبيات وهي غير قليلة.

وبالله التوفيق والسداد

الاستاذ عبدالرحمن رشاد

رئيس الإذاعة المصرية السابق

ورقة علمية بعنوان:

«إعلام التنمية:(الاعلام التنموي)

المؤهلات والمناصب

- عضو الهيئة الوطنية للإعلام 2017.
- شغل منصب رئيس الإذاعة المصرية عام 2013.
- شغل منصب رئيس صوت العرب عام 2010.
- شغل منصب نائب لرئيس الإذاعة والتلفزيون المصري عام 2009.
- شغل منصب رئيس اللجنة الدائمة للإذاعة والتلفزيون في اتحاد الإذاعات الدول العربية عام 2004.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية- قسم العلوم السياسية- جامعة القاهرة.
- حاصل على الجائزة الذهبية من مهرجان الإذاعة والتلفزيون لعام 2004.
- حاصل على الجائزة الذهبية من مهرجان الإعلام العربي عام 2007.
- حاصل على الجائزة الذهبية من مهرجان الإعلام العربي عام 2008.

تمهيد

إعلام التنمية: (الاعلام التنموي)

يبدو مفهوم إعلام التنمية مفهوماً حديثاً ارتبط وثيقاً بتجارب التنمية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وبعد قيام الاتحاد السوفيتي وانتشار حركات التحرر في دول العالم الثالث وارتباط تجارب التنمية فيها بالتجربة الاشتراكية خاصة في الصين وبعض دول أوروبا الشرقية ودول أفريقيا وآسيا.

إلا أن مفهم التنمية له معالمه المحددة والواضحة اقتصادياً ومجتمعياً وإنسانياً من حيث المفهوم الاقتصادي للتنمية والمفهوم المجتمعي والمفهوم الإنساني ويظل مفهوم الإعلام التنموي غامضاً بالقياس إلى مفهوم الإعلام التقليدي الذي ارتبط مولده وكذلك ممارسات بالليبرالية بالمعنى الواسع في ظل نمو وتقدم والأثر البالغ لوسائل الإعلام التقليدية كالصحافة والكتاب والراديو والتليفزيون.

ومؤخراً الإعلام الإلكتروني المتمثل في وسائط التبادل الاجتماعي عبر شبكة النت العالمية. وإذا كنا نعني بالتنمية في تعريفها القديم زيادة الدخل القومي وعدالة توزيع الدخل القومي وما يحرز من تقدم في التعليم والصحة والثقافة، فإنه يضاف إلى ذلك ما يتم من تقدم في وسائل الإعلام وكذلك وصولها إلى أبناء الوطن الواحد بعدالة.

فإذا كان مفهوم إعلام التنمية هو: الشراكة في زيادة النمو بمختلف جوانبه فإنه يمكن وصف الإعلام التقليدي بأنه إعلام تنموي مادام يقدم للمواطن عبر وسائله المختلفة الأنباء والبرامج والدراما ويسعى للبناء العقلي والوجداني للمتلقي بمنتجه أو رسائله المختلفة الألوان والأشكال، وبهذا يحقق على المدى البعيد

التنمية المعرفية والثقافية والصحية بالشراكة مع وسائل بناء الإنسان الأخرى كالتعليم والثقافة وغيرهما.. وهنا تختلف درجات التزام ودرجات حرية هذا الإعلام في تناول القضايا المجتمعية المختلفة وفق طبيعة وأسس والعقد الاجتماعي لهذه الدولة أو تلك وقد تحدث نوبات اتفاق.

وقد تحدث نوبات اختلاف يتبعها إعمال العقل الناقد للإعلام في مواجهة الحكومات وكل هذا يصب لمصلحة الشعوب مع مراعاة من يملك ومن يدير هذا الإعلام.

أعود للإعلام التنموي وقصة ظهوره تاريخياً وتميزه عن الإعلام الحر أو الليبرالي بأنه نشأ ونما مرتبطاً بنظم الحكم التي تقود عملية التنمية الاقتصادية في مجتمعاتها وتخطط لها وتنفذها عبر ما يسمى بالقطاع الحكومي أو القطاع العام أو القطاع التعاوني.

إذن هو إعلام حكومي أو إعلام الدولة الذي يتوازى مع التنمية التي تقوم بها الدولة ويسير ويعمل وفق خطط التنمية في هذه الدولة. هو يقوم بالإعلام عن خطط التنمية ومساراتها ومبرراتها ويتولى الدفاع عنها ويفسرها ويبرر أخطاءها حتى تصل للمواطن الذي يعيش على أرض هذه الدولة.

بل ويقوم هذا الإعلام بتخطي حدود الدول ويعمل على نشر هذه التجارب وسياساتها لشعوب الدول الأخرى ويسعى لخلق تيار شعبي في الدول الأخرى متعاطف معها إن لم يكن مؤيداً لها (الإذاعات الموجهة أو عابرة الحدود أو الإذاعات الدولية – المجلات العالمية المنشورة بلغات دول غير التي تصدرها وهكذا....).

صحيح أن الإعلام في الدول التي تنتهج المذهب الاقتصادي الحر يحاول هو الآخر أن يعبر الحدود وبتأييد ودعم من دولة.

إذن كما قلنا ارتبط ظهور مفهوم الإعلام التنموي بتجارب التخطيط والتنمية الاقتصادية المجتمعية والاشتراكية داخل مجتمعات بعينها كالصين مثلاً وهو يتوازى مع كل خطوات وقرارات الحكومة الاقتصادية والسياسية والمجتمعية (أبناء – تبريراً – تفسيراً) حتى تصل للمواطن.

وتعمل هذه الدول على وصول هذا الإعلام إلى المواطن في كل مكان تصل إليه التنمية ومن هنا كان السعي الجاد إلى ما يسمى إعلام الاقليم أو الإعلام المحلي.

مفهوم إعلام التنمية:

لنتفق إذن على مفهوم إعلام التنمية ثم نصل إلى إعلام التنمية المستدامة.

-الاتصال الشخصي المباشر، وسائل الإعلام، التعاون بين عوامل مساعدة لنجاح التنمية في الدول والمجتمعات التي تسعى إلى التقدم والنمو.

-تحقيق الإقناع والتأثير المطلوبين في أية عملية للتغير المجتمعي.

-وجود وسائل إعلام تصل إلى الجمهور يعد دافعاً لتحقيق التغيير والنمو والدعم له.

مع بدية العمليات من القرن العشرين بدأ الاهتمام بالإعلام التنموي والمتخصص في شتى المجالات العلمية والتطبيقية (فوزية حجاب الحربي). وحظيت الصحف والإذاعات والقنوات التليفزيونية باهتمام كبير على المستوى القومي والدولي واهتمامات مماثلة من منظمات المجتمع المدني والهيئات والمؤسسات الدولية وذلك بهدف مخاطبة الأفراد الذين يعيشون في المجتمعات الصغيرة التي تعاني من مشكلات قد تختلف عن المجتمع كله حتى أصبح لهذه النوعية من وسائل الإعلام دور مهم وأساسي في مراحل التنمية

المختلفة وخاصة في البلدان التي تتجه نحو تحقيق التنمية المستدامة على أرضها (دور الإعلام في دعم خطط التنمية المستدامة) دراسة للباحثة فوزية حجاب الحربي 2016.

-وكالة التنمية الأمريكية أذاعت تقريراً حول دور وسائل الاتصال في عملية التنمية: المذياع المحلي مهم في عملية التنمية- ثبت فعالية في المكسيك في التعليم البيئي والاتصال الريفي وكذلك نجاح في التدريب المهني في هندوراس، إذن الإعلام التنموي المتخصص والفعال عنصر ضروري وأساسي في تطوير المجتمع وتنميته وتحديداً في ظل مفهوم التنمية المستدامة، فالإعلام التنموي هو عين الحقيقة التي يجب أن يرى فيها المواطنون ما يحدث حولهم ويؤثر في مصيرهم حتى لا تتحول ثروات الأمة والمواطنين أنفسهم إلى سلع يتاجر فيها لذلك فإن هناك خطوات يجب الاستناد عليها لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق الإعلام وخاصة الإعلام التنموي.

-إذن لابد من التأكيد على أهمية العلاقة المتبادلة بين الإعلام والتنمية الاقتصادية وبما يعرف بالتنمية المستدامة والتي تعتبر أهم ثمار التنمية الاقتصادية.

-أولاً: تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبحت إحدى القوى الاقتصادية وطنياً ودولياً تمثل في بعض الدول الصناعية نسبة متزايدة الأهمية في الناتج القومي الاجمالي (الصين والهند وكوريا- فنلندا)، تشكل قطاعاً ديناميكياً يوفر إمكانات مهمة كبيرة للنمو وللعمالة حيث يعمل ما يزيد عن نصف سكان بعض الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاج المعلومات ومعالجتها وتوزيعها.

-اهتمام دول صناعية كبرى مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا ببحوث حول تقبل المجتمع للتطورات التقنية خاصة في مجالات الاتصال وسارعت المجموعة الأوروبية لتشكيل فرق لبحوث الاتصال والإعلام.

-إن ثورة الاتصال والمعلومات هم أهم ما يطبع عالمنا الحديث لأنها أحدثت التحولات وغيرت المناهج والمقاربات في الميادين المختلفة علمية وبيئية واقتصادية وحضارية وثقافية وإدارية ومن لم ينخرط في هذه الطفرة المعلوماتية ويحسن تقويتها وتوظيفها سيرجع القهقري وتنحرف به السبل عن التنمية المستدامة التي أصبحت هدف الجميع من سكان هذه القرية الكونية.

-لقد ربط الإعلام منذ زمان بعيد بين الإنتاج والعمل والتخطيط، إلا أن الصلة بين الاقتصاد والإعلام أصبحت بارزة الآن أكثر وأضحى الإعلام قوة اقتصادية مهمة وعاملاً حاسماً من عوامل التنمية الحقيقية.

-وتحتل فعاليات الإعلام مكانة كبيرة في اقتصاد كل بلد ويبرز ذلك من خلال فرص العمل وحجم رؤوس الأموال والصناعات المتصلة بالبث وأجهزة الالتقاط والطباعة وإنتاج ورق الصحف والصناعات الإلكترونية والاتصال مرتبط أيضاً بفروع أخرى عديدة من النشاط الصناعي كالأقمار الصناعية والإلكترونيات والألياف الضوئية.

-قيمة الصناعات الإعلامية تحتل 40% من مجموع الصناعات كما قدرها مؤلف أمريكي (دافيدسون) 150 مليار دولار.

-قطاع الإعلام يمثل قسماً كبيراً من الأنشطة الخاصة بالتربية والعلوم والطلب الوقائي والخدمات والإدارات العامة والمصالح المالية، ومن هنا يمكن القول أن الإعلام قد أصبح صناعة متكاملة في عصرنا الحديث مثل الصناعات الأخرى وهذا يتأتى بسبب قدرة وسائل الاتصال على التأثير في حركة المجتمع بما تمتلكه من إمكانات تقنين ونفوذ واسع مكنها لتكون سلطة لها دورها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

-من هنا فإن خطوات ومراحل التخطيط التنموي للمجتمعات تجتاح الى تضافر وسائل الإعلام والاتصال حتى تحقق أهدافها مجتمعة لأن عملية الاقتصادية عملية متكاملة شاملة تحتاج وتنتج من تضافر الجهود مجتمعة ومنها الإعلام ويجيء دور الإعلام في إشعار الرأي العام العالمي بخطورة تدهور الاوضاع الاقتصادية بالبلدان النامية إقرار التعاون الدولي على أسس جديدة من التفاهم والعدالة ومن هنا يهدف النظام الإعلامي الجديد الى القضاء على التفاوت واختلال التوازن في مجال الإعلام والاتصال بين البلدان المصنعة والبلدان النامية.

-يوجد شبه إجماع من قبل الباحثين في شأن الإعلام التنموي على تحديد مفهوم التنمية بمفهومها الشامل حيث تعد التنمية عملية ديناميكية شاملة ومعقدة عميقة واعية مقصودة ومدروسة تتم بالإنسان من أجل الإنسان وتهدف الى أحداث تحولات واسعة شاملة وعميقة في المجتمع وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية وهذا يؤكد أنها عملية مرتبطة بالنظر وفي الخاصة والإمكانات والموارد البشرية والمادية.

-ولا يمكن استيرادها أو استعارتها بصورة جاهزة والتنمية عملية حضارية شاملة ومستدامة والإعلام ركن مهم في عملية التنمية المستدامة والشاملة، التنمية الشاملة تتسع لتشمل النظام المجتمعي باسره وبكل ما يتضمنه من نظم فرعية كالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإعلامي وتتسع وتعدد ابعاد التنمية الشاملة لتضم التنمية الروحية والذاتية والاقتصادية والسياسية والبشرية والنفسية والإدارية والتشريعية (د. محمد حجاب: الإعلام والتنمية)، ومن هنا فإن وسائل الإعلام تحدد اتجاه التنمية الاجتماعية وسرعتها وديناميكيتها والاستدامة تعنى في مفردات التنمية:

- النمو المسؤول أي ذلك النمو الذي يتحقق عندما يتم التوفيق بين الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية للناس والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة والتلوث وتغير المناخ ولكي تحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية.

- فالتنمية المستدامة بهذا المفهوم هي محاولة تلبية حاجات الحاضر دون تعريض أجيال المستقبل للخطر باستنفاذ ثرواتهم ومقدراتهم البيئية والتنموية وهي عملية متراكمة ممتدة في الزمان والمكان والاجيال وصولاً الى مستقبل آمن، وهي تقوم على ثلاثة مكونات متفاعلة، هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

- ولقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم منذ أن طرح على قمة الأرض ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة والتنمية في ريودي جانيرو عام 1992، وقد أحدث ذلك نقلة نوعية في مفهوم العلاقة التنمية المستدامة والمجتمع الإنساني وأدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية الى ظهور مفهوم جديد للتنمية يسمى التنمية المستدامة وهي تنمية قابلة للاستمرار وتهدف الى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والاسكان وتقييم الأثر البيئية والاجتماعي والاقتصادي للمشروعات التنموية.

- وعلى هذا تعد المنطقة العربية ضمن المناطق التي تتسم بالعلاقة غير المتوازنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية، ويمكن القول بأن التنمية المستدامة تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

أولاً: العنصر الاقتصادي: زيادة رفاة المجتمع الى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الموارد الطبيعية.

ثانياً: العنصر الاجتماعي: النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية مع معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والتعددية السياسية والمشاركة الفعلية في صنع القرار.

ثالثاً: العنصر البيئي: الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية ولنهوض بها.

وظائف الإعلام التنموي:

يتعاظم دور الإعلام والاتصال التنموي من خلال وظائف عمليات الاتصال المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتتمثل هذه الوظائف:

1. الأخبار: نقل الاخبار بمختلف أنواعها سواءً كانت محلية أو عالمية.

2. الإعلام والتعليم: تقديم المعلومات المنهجية لتدعيم عملية التعليم الرسمي والمعلومات التي تكسب المواطن مهارات جديدة في إطار التعليم غير الرسمي.

3. ترابط المجتمع: تعمل وسائل الإعلام على ترابط المجتمع والحفاظ على كيانه ومعتقداته وتوحيد أهدافه، فوسائل الإعلام في المجتمع كالجهاز العصبي في الجسم كلاهما يعمل على تماسك الاعضاء وتنسيق حركاتها.

4. الرقابة: تلعب وسائل الإعلام دوراً مسانداً للحكومة في الرقابة والإشراف على البيئة التي يتم فيها الاتصال وتعلب دوراً رئيسياً في الدفاع عن مصالح الناس وهي وظيفة ملحة في العالم الثالث حيث تحتاج هذه الدول الى تعبئة جهودها الوطنية من أجل التنمية وكشف المعوقات والفساد والمحاباة والمحسوبية وعدم الكفاءة والفشل في إدارة المشاريع وتنفيذها وهذه وظيفة أساسية لتقدم المجتمعات.

5. تكوين الآراء والاتجاهات.

6. الترفيه: حيث نعمل وسائل الاتصال على تحقيق بعض الاشباع النفسي والمجتمعي لإزالة التوتر الإنساني على مستوى الأفراد والمجتمعات ومن هنا لجأت وسائل الإعلام الى التنوع في برامجها من حيث المضمون والشكل ويمكن من خلالها بث قيم تنموية ونماذج يحتذى بها في العمل المجتمعي والتنموي، والترفيه يعمل على الحفاظ على جمهور الوسيلة الإعلامية بدلاً من تسربه الى الوسائل المنافسة.

7. الإعلان والترويج وهي من الوظائف الرئيسية للاتصال لخدمة المنتج والمستهلك والوسيلة التي يتم منها الإعلام بما ينشط الحركة الاقتصادية والتجارية الوطنية والعالمية، وتأكيد الدور الأساسي لوسائل الاتصال والالتزام بمفهوم واضح للحرية يحترم هوية كل دولة وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير.

حيث أن ترابط سياسات الاتصال بأهداف التنمية وخططها والتكامل بين السياسة الثقافية والسياسة الاتصالية هو تكامل تمليه فلسفة الاتصال ومبدأ ديمقراطية الثقافة والحفاظ على القيم والذاتية الثقافية وحماية الثقافة الوطنية.

أخيراً، الإعلام لا ينتج التنمية بل يمهد الطريق إليها والإعلام الرديء قد يعطل مسيرة التنمية في مراحلها ويعد الإعلام التنموي في عصرنا الراهن فرعاً أساسياً ومهما في فروع النشاط الإعلامي، وتكمن أهميته أخيراً في أحداث التحول الاجتماعي والتغير والتطور. ويجب أن ندرك أن مسارات التنمية في عالمنا العربي مختلف ومتنوعة وليست بالضرورة أن تتم طبقاً للنموذج الغربي ولابد أن ترتبط بالجمهور كأولوية وليست بالحكومات فقط.

بما أن التنمية الشاملة كما قلقنا بداية تقوم على خطط متكاملة واضحة المعالم فينعي أن تقابلها خطة إعلامية مكاملة وتكون القاعدة الأساسية للخطة الإعلامية خدمة قضايا التنمية بربط أفكار أفراد المجتمع وتصوراتهم وقيمهم واعتقاداتهم بالتخطيط للتنمية واسلوب التنفيذ مع وضع المستويات الاقتصادية والمجتمعية في الاعتبار، ولذلك فالتخطيط الإعلامي ملزم بالترتيب والتنظيم المعتمد على أن الإطار الثقافي هو الذي يخلق فكر الإنسان والمجتمع ويقوم على تحديد المبادئ التي ينبغي أن تؤكدها السياسة الاقتصادية التنموية بحيث لا يمكون هدف الاتصال هو مجرد اخبار الإنسان أو تعليمه فقط بل لابد أن يتعدى ذلك بإتاحة الفرصة للاتصال بالآخرين وتنمية قدرة الإنسان على تكوين الرأي والتعبير عنه.

- -كيف ينجح الإعلام التنموي في عالمنا العربي نقوم متطلبات عملية التخطيط الإعلامي التنموي في إطار التنمية المستديمة على قائمة من المتطلبات.

- ضرورة انطلاق وسائل الاتصال من فلسفة واضحة تحدد أهداف العملية الإعلامية ترتكز على المشاركة الفاعلة للجمهور في عملية اتخاذ القرار وإشباع حاجاتهم وتصفية أنماط التخلف لخدمة عملية التنمية واعتماد مبادئ عادلة لتوزيع الدخول القومية وتصفية سيطرة رأس المال الأجنبي على التجارة الخارجية.
- تحديد أهداف استراتيجية للتنمية تعمل وسائل الاتصال على تحقيقها مثل الاستقلال الاقتصادي وتعزيز قضية السلام والتقدم الاجتماعي ومواجهة كل أشكال الاستغلال الاستعماري والعنصرية والعدوان وتوفير المعلومات للمواطن عن التنمية وشروط نجاح وكيفية انفاق المال العام وتنشيط الحوار حول المشروعات الحكومية، بهذا يكون الإعلام قد قام بجوره المنوط به،

كلمة أخيرة لكي يقوم الإعلام بدوره في التنمية المستدامة :

- لابد أن يكون إعلاماً حراً تنوع أدوات الإعلام من مسرح وإذاعة وتليفزيون وإعلام إلكتروني.لابد من سياسات إعلامية ناجحة يتم من خلالها التوعية والتثقيف لجميع شرائح المجتمع.
- على وزارة التخطيط والإعلام التعاون بشكل مستمر في إعداد خطط وبرامج التنمية والتنسيق الفعال في مجال الإعلام التنموي مع مؤسسات الدولة المختلفة.
- تقديم البرامج التي يمكن اعتبارها إعلاماً تنموياً وأن تتسم بالاستمرارية لدعم عملية التنمية المستدامة.

مراجع البحث:

-دور الإعلام في دعم خطط التنمية- فوزية حجاب الحربي.
-مجدي الداغر: دور وسائل الإعلام في خطط التنمية المستدامة.
-محمد منير حجاب: الإعلام والتنمية الشاملة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المؤهلات والمناصب

- درجة الدكتوراه في الإعلام العربي والدولي بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف الأولي من كلية الإعلام جامعة القاهرة
- كاتبة صحفية في عدد من كبريات الصحف المصرية والعربية مثل الأهرام والخليج والبيان.
- لها إنتاج إعلامي متميز حيث قدمت عدد كبير من البرامج التلفزيونية الشهيرة في التلفزيون المصري وعدد من القنوات الفضائية المصرية
- عام 2002 اسست مع مجموعة من كبار الشخصيات والمثقفين «المنظمة العربية للتعاون الدولي» كأول مؤسسة عربية غير حكومية تهتم بدور الإعلام في التفاهم والتقارب بين الحضارات وتصحيح المفاهيم المغلوطة عن العرب والإسلام.
- مستشارة لعدد من منظمات الجامعة العربية والأمم المتحدة مثل اليونيسكو ومنظمة الشفافية الدولية..

الأستاذة الدكتورة حنان يوسف

استاذ الإعلام العربي

ورقة علمية بعنوان:

« رسالة الإعلام وأهداف التنمية المستدامة »

تمهيد

رسالة الإعلام وأهداف التنمية المستدامة

- إن الكلمة نور، وبعض الكلمات قبور.
- حيث ان الحروب وهلاك الإنسانية ما تأتي إلا من جراء كلمة، فالكلمة مسؤولية ومن هنا تأتي أهمية الوسيلة الإعلامية التي تنقل هذه الكلمة.
- فلا شك أن الإعلام بوسائله المختلفة التقليدية منها والحديثة هو الناتج الذي استحوذ على معظم ثمار التقدم في الحضارة الإنسانية في الوقت الحاضر، فلقد تطورت أدواته واتسعت مساحاته واشتدت تأثيراته حتى بات الناس على دين إعلامهم.
- وتعدى الإعلام الدور التقليدي الذي عهدناه عليه رغم تأثيره القوي، إلا انه الآن بات ذو تأثير فتاك، حتى أصبح هو الوسيلة التي تنقل الأفكار والأعمال والأفعال وتملك القدرة على الإقناع وخلق رأي عام مناوئ أو مساند لما يطرحه من قضايا على المشاهد أو المتلقي.

رسالة الإعلام العربي:

وبات الإعلام وسيلة وأداة فاعلة سواء في البناء أو الهدم، فهو وسيلة لدعم قيم الإنتاج والتسامح واحترام الآخر، على قدر ما هو وسيلة لزرع الكره والطائفية والعنصرية، ومن هذا المنطلق فان عليه رسالة ومسئوليات جسام في جعل عموم الناس يتمسكون بقيم الإيجابية والوسطية التي هي ابعد ما يكون عن الغلو وللإعلام دوره أيضا كأداة لدفع عجلة النمو والتنمية المستدامة في عالمنا العربي الذي يشهد في معظم أرجائه تراجعا في أداء الاقتصاد وانخفاضا في معدلات النمو والتنمية، وتدنيا لقيم العمل والإنتاج والبعد عن تحمل المسئولية والميل للتكاسل وزيادة النزعات الاستهلاكية غير الضرورية.

كما أن على وسائل الإعلام المختلفة أن تتحلى في عملها بمدونات السلوك التي توصل إليها العقل البشري في البلدان المتقدمة، من ضرورة وجود المصداقية والموضوعية وان يجعل من مصالح الشعوب والأوطان هدفا ساميا من خلال رفع شأن القيم الايجابية، وعدم اللعب على دغدغة المشاعر العاطفية والبعد عن إزكاء النزعة الطائفية والعرقية والمذهبية وغيرها من عوامل فرقة الشعوب.

ونظرا لما تشهده معظم وسائل الإعلام العربية من حالة من التخبط والتعبوية والتحريض ونشر قيم في غير صالح الشعوب ولا الأوطان، على ضرورة نشر ثقافة وقيم التسامح والعمل على مكافحة التطرف، وذلك في إطار استراتيجية إعلامية شاملة تتضمن توظيفا جيدا لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة لبناء رأي عام مساند ومؤمن بقيم التسامح وعلى كافة المستويات.

فالإعلام التنموي هو عين الحقيقة التي يجب أن يرى فيها المواطنون ما يحدث من حولهم ،ويؤثر على مصيرهم، و فإن هناك خطوات يجب الاستناد عليها لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق الإعلام والسبعة عشر هدفا لإنقاذ العالم .

وأهداف التنمية المستدامة هي خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة. وفضلا عن ترابط الأهداف، وللتأكد من ألا يتخلف أحد عن الركب، فمن المهم تحقيق كل هدف من الأهداف بحلول عام 2030.

أن قضية التنمية المستدامة أصبحت محور اهتمام الحكومات والدول المختلفة، حيث إنَّ التنمية المستدامة عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية والاقتصادية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في الحصول على احتياجاتها، إذ هيَّ مفهوم شامل يتضمن البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني والتشريعي، فضلًا عن البعد التكنولوجي.

دراسة تقويمية لدور الاعلام في دعم اهداف التنمية : مدخل مفاهيمي:

- كما أن وسائل الإعلام تستطيع أن تقوم بدور فعال في المعاونة على تحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة، حيثُ يصبح نجاح هذه الخطط مَرهونًا بالمشاركة الإيجابية للقوى المجتمعية التي يحفزها الإعلام من خلال تنمية الوعي والتثقيف والتربية ونشر المعلومات والمعرفة ومواجهة التحديات والمعوقات التي تقفُ حائلًا دون تحقيق هذه الأهداف.

- حظي مفهوم التنمية باهتمام كبير في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي شهدت محاولة بناء نظام عالمي جديد، استناداً إلى نتائج هذه الحرب. ولما كانت الدول المنتصرة في هذه الحرب قد استطاعت أن تنشيء كياناً يعبر عن تفوقها ونزوعها نحو تغليب مفاهيمها وتحقيق مصالحها، وهو الكيان الذي تجسد في الأمم المتحدة، فإنها سعت، في الوقت ذاته، إلى صياغة مفهوم للتنمية يتماشى مع ما اعتبرته « النموذج الحضاري « الذي أنجزته، وحققت من خلاله التفوق في تلك الحرب.

- ومن منظور نظرية المسئولية الاجتماعية، فقد عملت وسائل الإعلام السوفييتية والصينية كـ « ذراع تنمية « من جانب، عبر عمليات الإقناع، والترويج، والدعاية للنظم الحاكمة، واجتهدت، من جانب آخر، لتعبئة المجتمع خلف أهداف الدولة المعلنة، لتحقيق التنمية في المجالات المختلفة، لكن الدول المنتصرة الغربية الثلاث (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا) شهدت تفاعلات أكثر ديناميكية في هذا الصدد؛ وهي التفاعلات التي أخذت مفهوم التنمية إلى معنى أوسع.

- و اعتباراً من مطلع خمسينيات القرن الماضي، اتخذت توجهات متباينة حيال هذا الصراع الدولي، وهي التوجهات التي انعكست على طبيعة النظام السياسي ونظرته للتنمية والعمليات التي عكست تلك النظرة في برامج وجهود، شملت قطاعات المجتمع والدولة كافة.

- وفي الوقت الذي ساد فيه المفهوم الاشتراكي للتنمية، ورديفه الإعلامي الممثل في نظرية « المسؤولية الاجتماعية»، والإدارة السلطوية لوسائل الإعلام، طوال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الفائت، فقد بدأت إرهاصات مفاهيم التنمية على النمط الغربي، وما يتبعه من سيادة نظريات مثل « الأطر»، و « الأولويات « في فترة السبعينيات وما تلاها، لكن عدم اتساق المفاهيم النظرية التي حكمت الأداء العام، والتردد في اعتماد نموذج تنموي محدد، يتبعه نموذج إعلامي ملائم، أخذ مصر إلى تباين في إدارة المنظومة الإعلامية، التي حافظت على طابعها السلطوي، ولم تحافظ على طابع وظيفي واحد طوال العقود الأربعة السابقة .

- وحينما بدأت بعض التحولات السياسية في عدد من الدول العربية بمطلع العام 2011، استندت إلى شعار « عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية»، وهو الشعار الذي جسد رغبة في صياغة مفهوم تنموي، قائم على تلك الركائز الأربع، لكن يتبين رؤية متكاملة للعملية التنموية، وبالتالي لم يؤسس لنظام إعلامي بملامح واضحة، يواكب تلك العملية التنموية.

- وفي موازة تلك التغيرات السياسية الجوهرية، طرأت تغيرات واضحة على أنماط ملكية وسائل الإعلام، سعت جماعات ضغط ومصالح مختلفة لإعادة صياغة دور وسائل الإعلام المملوكة للدولة، لتعمل وفق نمط « الخدمة العامة»، كما امتد هذا السعي لإعادة بناء النظام الإعلامي العربي وفق رؤية تتسق مع المفاهيم الغربية، القائمة على التنوع والتعدد والمحاسبة وصيانة حرية وسائل الإعلام واستقلاليتها، ولم تجد تلك المفاهيم وسيلة للتطبيق على الأرض، لكن توجهاتها ظهرت في أنماط أداء إعلامي مختلفة، وتشكل ميداناً مهماً لرصد التطورات التي طرأت على المجال الإعلامي الوطني حيال مفهوم التنمية، وقضايا التنمية.

- وانطلاقاً من هذا الاحتياج، وحيث يُبنى الخطاب الإعلامي على ثنائية الشكل والمضمون، إذ يتحدد مفهوم الخطاب الإعلامي عند مستويين، المستوى الضيق وهو خاص بطريقة إنتاج المعاني التي تحملها الرسالة الاتصالية للخطاب أى شكل الرسالة، والمستوى الواسع ويتعلق بمضمون تلك الرسالة، فالخطاب الإعلامي خطاب متعدد الأشكال والمضامين، إذ يشكل المحتوى الثرى والمتنوع أساساً لخطاب إعلامي منوع وشامل، والتركيز في المضمون مع إهمال الشكل يفقد الخطاب الإعلامي بريقه وقدرته في التأثير وجذب المتلقين، كما أن غياب المضمون الهادف يحيل الخطاب الإعلامي إلى خطاب فارغ وسطحي، حيث يمثل الخطاب جزءاً رئيساً من المضمون في المنتج الإعلامي من حيث المادة المقدمة أو الشكل في الصورة المعروضة في لرصد وتحليل الخطاب الإعلامي لقضايا التنمية واتجاهات الجمهور نحوها .

التراث المعرفي في دراسات الإعلام والتنمية:

- معظم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الخطاب والتنمية في المكتبة المصرية والعربية ركزت على « الخطاب الصحفي»، رغم أن تأثير وسائل الإعلام المرئية والمسموعة أكبر في الساحة المصرية والعربية ، وركزت على تحليل الخطاب، من دون تحليل تأثيره في اتجاهات الجمهور.

- كما تهدف إلى دراسة القائم بالاتصال ورصد وتفسير العوامل المؤثرة في تبنيه لخطاب إعلامي محدد لقضايا التنمية، دون أن تغفل تحليل هذا الخطاب ذاته، وتأثيره في اتجاهات الجمهور في الوقت نفسه، كما تستهدف تطوير عناصر نموذج اتصالي يشرح الحالة المصرية فيما يتعلق بخطاب قضايا التنمية الإعلامي، وهو نموذج يشمل صانع الخطاب، وسمات الخطاب، وتأثيرات الخطاب عبر البحث التطبيقي، ولا يغفل السياق الذي يعمل فيه بتفاصيله ذات الصلة بالإطار السياسي والمنظور التنموي.

أهداف الدراسة:

- وسعت الدراسات الي رصد وتحليل عناصر الخطاب الإعلامي لقضايا التنمية في وسائل الاعلام و رصد وتحليل العوامل المؤثرة في أداء القائم بالاتصال فيما يخص صياغته للخطاب الإعلامي لقضايا التنمية وتحليل اتجاهات الجمهور حيال الخطاب الإعلامي لقضايا التنمية، وقضايا التنمية ذاتها، كذلك سعت الي التعرف على الفروق ذات الدلالات الإحصائية فيما يخص الدوافع والضغوط وأنماط الملكية، كما تظهر من تحليل بيئة القائم بالاتصال في عملية صياغة الخطاب الإعلامي لقضايا التنمية والتعرف على الفروق ذات الدلالات الإحصائية فيما يخص سمات الجمهور الذي يتأثر بالخطاب الإعلامي لقضايا التنمية، ورصد أثر تلك الفروق فيما يخص اتجاهاته حيال ذلك الخطاب وتلك القضايا، وكذلك اقتراح نموذج اتصالي يشمل القائم بالاتصال، ونمط ملكية القناة التليفزيونية، وعناصر الخطاب الإعلامي لقضايا التنمية، وسمات الجمهور المتعرض، واتجاهاته، والتغيرات التي طرأت على تلك الاتجاهات.

مناهج الدراسة:

- تنتمي هذه الدراسة إلى نوعية الدراسات الوصفية التحليلية، التي تهدف إلى توصيف الظاهرة محل الدراسة، وتحليل العوامل والأبعاد المتعلقة بها، وصولاً إلى استخلاصات معرفية، توضح العوامل المتعلقة بها، وتتقصى أثرها في الجمهور المستهدف.

- وتستخدم هذه الدراسة منهج المسح الإعلامي، حيث يتيح هذا المنهج الرصد الدقيق لكيفية تناول قضايا التنمية ويتم تطبيق تحليل المضمون، كما يتيح منهج المسح جمع المعلومات اللازمة بعينتي القائمين بالاتصال والجمهور، كما تستخدم الدراسة المنهج المقارن في عقد مقارنات بين الخطاب الإعلامي تجاه قضايا التنمية لتوضيح تفاعل العلاقات بين عناصر التنمية المختلفة للوصول إلى تحليل واقعي يؤكد اهتمام وسائل الإعلام بقضايا التنمية داخل القوالب البرامجية المقدمة فيها واتجاهات الجمهور نحوها.

أبعاد نظرية المسؤولية الاجتماعية في وسائل الإعلام

1	2	3
الوظائف التي ينبغي أن يؤديها الإعلام	معايير الأداء	القيم المهنية التي يجب مراعاتها
1- وظيفة سياسية 2 - وظيفة منفعة 3 - وظيفة تعليمية 4 - الوظيفة الثقافية	1 - المعايير الأخلاقية 2 - مواثيق الشرف المكتوبة 3 - الرقابة الذاتية 4 - التشريعات والقوانين	1 - عرض الحقائق 2 - توضيح مصادر المعلومات 3 - التمييز بين الأخبار والآراء 4 - عدم التحزب 5 -التوازن في عرض وجهات النظر

الإطار النظري للدراسة:
نظرية المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Theory :

- جاءت نظرية المسئولية الاجتماعية فى الإعلام لتعزز مفهوم الحرية الإعلامية، ، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق و واجب ومسئولية في نفس الوقت، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة ومراعاة ثقافة المجتمع ومعتقداته، إضافة لقيامها بوظائف تتصل بتلبية حاجات المجتمع، ومن هذا الشكل، نجد أن نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام تركز على ثلاثة أبعاد أساسية هي:

سوف تقوم الدراسة بتحليل الخطاب الإعلامي المستخدم وفقا للدلالة اللغوية وذلك في طرح قضايا التنمية في الاعلام وفقا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية،

وتعتبر نظرية المسئولية الاجتماعية الأنسب لقياس اتجاهات الجمهور نحو الخطاب الإعلامي لقضايا التنمية على ثلاثة أبعاد أساسية يتصل البعد الأول بالوظائف التي ينبغي أن يؤديها الإعلام المعاصر وظائف سياسية وتعليمية وثقافية واقتصادية، ويتصل البعد الثاني بمعايير الأداء الإعلامي التي تشكل في مجملها الضوابط الأخلاقية والقانونية التي تحكم ممارسة العمل الإعلامي، ومواثيق العمل الإعلامي والتشريعات والقوانين والمعايير المهنية التي تضعها الهيئات الإعلامية المختلفة، فضلاً عن المعايير الأخلاقية للقائمين بالاتصال، حيث يجب أن يكون للإعلام دور إيجابي يستهدف تركيز الاهتمام على القضايا و المشكلات المرتبطة بتنمية المجتمع وتطويره دون إلزام سلطوي أو أيديولوجي ومن خلال رسائل إعلامية تتسم بالموضوعية و الصدق و الدقة والأمانة ، وقد تم اختيار نظرية المسئولية الاجتماعية كإطار نظري لهذه الدراسة انطلاقا من المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام لتحقيق أهداف المجتمع التي تتصدر التنمية قائمتها.

نظرية حارس البوابة Gatekeeper theory

تنطلق نظرية حارس البوابة الإعلامية من فكرة مؤداها أن دراسة القائم بالاتصال فى العملية الإعلامية لا تقل أهمية عن فهم هى طبيعة العملية وعن دراسة محتوى الرسالة الإعلامية في رحلتها من القائم بالاتصال إلى المستقبل، حيث يفترض مفهوم المسؤولية الاجتماعية للإعلام وجود إطار متكامل يتضمن شقين أساسيين لهذه المسؤولية، الأول خاص بمسؤولية وسائل الإعلام تجاه المجتمع، والثاني خاص بمسؤولية الإعلامي أي القائم بالاتصال تجاه جماعته المهنية، فإلى أي مدى يتوافر هذا الوعي لدى الإعلاميين؟،

وهل لا يوجد تعارضا بينهما؟ وهل هناك مؤثرات اخرى تقف حائلا دون إحداث هذا التوافق؟ وما هي المعايير المحددة لتطبيق مفهوم الشراكة بين الإعلام والمجتمع وما هي المهام والمسؤوليات التي يتحملها الإعلام لتحقيق هذه الشراكة؟ وماهي المقاييس التي تحقق المسؤولية الاجتماعية للإعلام؟ وكيف نتعامل مع قضايا حيوية يثيرها هذا المفهوم كالواجبات المهنية و الشفافية و تقييم الأداء الإعلامي و المحاسبة الاجتماعية في حالة التجاوزات .

تساؤلات الدراسة:

1. ما قضايا التنمية التي تظهر في الخطاب الإعلامي ؟ وما ترتيبها تبعاً للأهمية، وأوقات العرض؟.
2. ما الأطر المرجعية للخطاب الإعلامي لقضايا التنمية في صياغة القائم بالاتصال لخطاب قضايا التنمية ؟.
3. ما الحجج المستخدمة بخصوص قضايا التنمية في الخطاب الإعلامي لقضايا التنمية في صياغة القائم بالاتصال ؟ وما الفروق ذات الدلالة بينها؟.
4. ما القوى الفاعلة في الخطاب الإعلامي لقضايا التنمية في صياغة القائم بالاتصال لخطاب قضايا التنمية ؟
5. ما أثر نمط الملكية في صياغة القائم بالاتصال في قنوات العينة المبحوثة لخطاب قضايا التنمية؟
6. ما الدوافع التي تؤثر في صياغة القائم بالاتصال في قنوات العينة المبحوثة لخطاب قضايا التنمية؟
7. ما الضغوط التي تؤثر فى صياغة القائم بالاتصال في قنوات العينة المبحوثة لخطاب قضايا التنمية ؟

نتائج عامة للدراسة:

1. أوضحت نتائج الدراسة أن قضايا التنمية الاجتماعية احتلت المرتبة الأولى في التناول الاعلامي لتستبعد بذلك كلا من القضايا الاقتصادية وقضايا التنمية السياسية.
2. رسم الخطاب الإعلامي صوراً وأدواراً ايجابية للقوى الفاعلة واتفق الخطاب الإعلامي في كلا من النمطين المملوك للدولة والخاص في نسب الصفات والأدوار الايجابية للقوى الفاعلة في الخطاب الإعلامي بهما.
3. تنوعت وتعددت أساليب الانحياز وأنماطه في كلا من النمطين المملوك للدولة والخاص في استخدام منتجي الخطاب الإعلامي، ومن ناحية أخرى كان هناك انحيازاً بمدة العرض بهدف التركيز والترسيخ في أذهان المشاهد؛ وايضاً في ترتيب الأولويات واستخدام عنصر الإبراز والتكرار و اختيار المواد المرئية و زاويا الكاميرا، وظهر الانحياز في استخدام القائم الاتصال الانحياز اللغوي والمصطلحات المشحونة عاطفياً وخلط الرأي بالمعلومة أو بالخبر.
4. رصدت الدراسة أن وجود المصادر المعارضة لقضايا التنمية « شبه معدومة « وهو الأمر الذى يفسر فكرة الالتزام بدور « تقديم صورة ايجابية للدول» ويحرم الجمهور من المناقشة الموضوعية لخطط التنمية وأثر برامجها.

5. أظهرت نتائج الدراسة أن تناول قضايا التنمية في الاعلام قد حقق اثراً فعالاً في توجهات الجمهور المستهدف و سلوكياته بدرجة متوسطة نحو قضايا التنمية؛ حيث أفاد 60% من عينة المبحوثين من الجمهور، أن سلوكياتهم أو سلوكيات معارفهم تأثرت نتيجة التعرض لمعالجات قضايا التنمية بالقنوات محل البحث، بينما أفادت نسبة 28% بعدم تأثرها بهذه المعالجات الإعلامية.

6. واتساقاً مع النتيجة السابقة، فقد أفاد نحو 28% من المبحوثين في عينة الجمهور أنهم لا يتعرضون لمعالجات قضايا التنمية على القنوات التليفزيونية المصرية سواء المملوكة للدولة أو الخاصة، مستندين إلى أنهم يكتفون في هذا الصدد بمتابعة معالجات هذه القضايا على وسائط التواصل الاجتماعي.

7. رصدت الدراسة اهتماماً لافتاً بتوجيه خطاب اعلامي بقضايا التنمية إلى فئة الشباب بنسبة 37.93%، وهو الأمر الذى يتسق مع التوجه لدمج الشباب في عملية التنمية والاهتمام بالتواصل معهم.

8. رصدت الباحثة تغير نمط حياة المجتمع بعد ظهور الهواتف الذكية أدي إلي عدم الاعتماد علي البرامج الصباحية للوصول للمعلومات الأساسية التي تشغل المواطن مثل الطقس و المرور أو الأحداث، حيث كل ذلك يصل إلي المشاهد في وقته لذا قل بشكل ملحوظ الاعتماد علي البرامج الصباحية عامةً كمصدر للمعلومة.

9. تأتى أهمية نظرية المسئولية الاجتماعية أو الوظيفة المجتمعية لكافة أطراف الاتصالية لتعزز مفهوم الحق في الحرية و واجبات المسئولية في نفس الوقت لكل من الوسيلة والقائم بالاتصال في ظل المعايير المهنية للإعلام.

10. رصدت الدراسة تطورات جذرية متسارعة طرأت على آليات صناعة المحتوى الإعلامي وتوزيعه، بموازاة اختراقات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، تغيرت طبيعة الإعلام تغيراً جوهرياً، منذ مطلع الألفية الثالثة، وعلى عكس الكثير من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدها العالم في القرون الثلاثة الأخيرة، فإن التطورات التي طرأت على المشهد الاتصالي والإعلامي أثرت وتفاعلت بشكل ملموس، بحيث ظهرت ثمارها سريعاً في البنية المجتمعية، و أن الإعلام الذي اجتهدت البحوث الاجتماعية على مدى العقود الفائتة في تعيين دوره المفترض إزاء التنمية بات إعلامين الإعلام التقليدي (الصحف – الإذاعة –التليفزيون)، والإعلام الجديد (الانترنت- السوشيال ميديا)، مع الأخذ في الاعتبار، أنه لا توجد حدود مادية فاصلة بين النسقين الإعلاميين، اللذان ينشطان في بيئة التأثير في الوعي الجمعي لأفراد الجمهور في مصر، ويتبادلان المحتوى وأدوات العمل أيضاً، كما يؤثران في مفهوم التنمية وأهدافها وبرامج عملها.

11. علي القائم بالاتصال على أن يكون مؤهلاً علمياً ومدرب ولديه خبرة تؤهله لتناول القضية التنموية المقدمة التي يتم اختيارها وفق اولويات الجمهور ومدى أهميتها الموضوعية؛ ودارساً للموضوع التنموي الذى يقدمه ولديه معلومات بكافة تفاصيله، وأيضاً على دراية بالضيف الذى يحاوره في القضية التنموية المقدمة، وأما ما يخص الخطاب الإعلامي فيكون (موضوعي– متوازن- جاذب) ومصادر(متنوعة – متوازنة –مؤهلة) وتقديمه الى جمهور يمثل (شرائح المجتمع المستهدفة بشكل متوازن)، ومن خلال رجع الصدى تتم دراسة الخطاب بعناية وقياس والأثر الملموس في المتلقين؛ واستخدامه في تقويم المحتوى.

توصيات:

1. أن عرض قضايا التنمية على وسائل الاعلام العربية يجب أن يكون متوازناً في تناوله لقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ وهو الأمر الذى يستلزم زيادة الاهتمام بعرض قضايا التنمية السياسية والاقتصادية وفقاً لمفهوم التنمية واهدافها ال17.

2. يجب التفريق بين أسلوب الدعاية والترويج لجهود الدولة في مجال التنمية، وبين أسلوب العرض الموضوعي والمهني لمثل هذه القضايا، وهو الامر الذى يستلزم تنويعاً في المصادر، والبعد عن التكرار، وعرض جوانب مختلفة للقضايا محل المعالجة، مما يبرز ما قد تنطوي عليه من جوانب قصور، وإخضاعها للنقاش الموضوعي، الذى يتضمن تبادلاً للحجج المؤيدة والمعارضة.

3. يجب الانتباه إلي التغير الكامل في طبيعة المشاهد الذي أصبح يميل إلي الإيجاز والاختصار، لذا يلجأ الغالبية منه إلي المتابعة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، ومدي نجاح القناة في تعاملها واستخدام التواصل الاجتماعي بآلياته المختلفة يرتبط به نجاح البرنامج وفِي أحيان كثيرة تتسبب مواقع التواصل في شهرة البرنامج حتي وإن لم يَكُن ناجحاً.

4. يجب تفعيل مشاركات المواطن بالقنوات المملوكة للدولة والخاصة بكل الوسائل المتاحة من التواصل الاجتماعي أو المداخلات الهاتفية أو أحياناً باستضافته داخل الأستوديو مع الخبراء لنقل رأي رجل الشارع ليشعر المشاهد أن رأيه محل تقدير.

5. يجب العمل علي مخاطبة فاعلين جدد غير تقليدين وغير محترفين وربما غير محددي الهوية في قطاع الإعلام الجديد، ويتطلب الأمر تعزيز قدرة الفاعلين التقليديين في مجال التنمية (الحكومات، المنظمات الدولية، المجتمع المدني، الجامعات، ...) على إنشاء تعبيرات إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي، وترقية أدائهم الاتصالي، وفق متطلبات البث عبر تلك المواقع، وأولويات جمهورها.

6. ويتطلب ذلك ضرورة إيجاد آليات عمل جديدة وتوصيات مستحدثة لمخاطبة القطاع الإعلامي المؤثر راهناً، عوضاً عن ميراث متراكم من البحوث التي خاطبت قطاع الإعلام التقليدي كحاضن ومحفز لعمليات التنمية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة.

7. تشجيع القائمين علي الوسط الإعلامي التقليدي على ضرورة صيانة مبادئ الحرية والاستقلالية والأداء المهني والحرص على إرساء أجندة تحترم أولويات الجمهور وليس رغباته بقدر الإمكان، والتعاون بين النسقين التقليدي والجديد من أجل تعزيز جهود إحداث التنمية وصيانة أهدافها.

8. تنظيم الحيز الإعلامي لأهداف التنمية المستدامة ومن المهم تنظيم الحيز الإعلامي لأهداف التنمية المستدامة في الفعاليات الرفيعة المستوى لإشراك أشخاص من جميع أنحاء العالم العربي في المحادثات المهمة التي تُجرى حول أهداف التنمية المستدامة.

9. تهدف طريقة البث المباشر للمقابلات، وحلقات النقاش، وغيرها من المحتوى الرقمي إلى تنظيم المبادرات التي يعتمد عليها المجتمع العالمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والربط بين هذه المبادرات، وتسليط الضوء عليها. ومن خلال الجمع بين الشخصيات المعروفة، والدول الأعضاء،

بالإضافة إلى منشئي المحتوى، والجهات المؤثرة، والشركاء الإعلاميين، وتوفر المنطقة الإعلامية لأهداف التنمية المستدامة مساحة دينامية لتعزيز التزام المجتمع العربي والدولي بدعم خطة عام 2030.

10. حيث تمثل أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق شاملة ، وهي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحد الشعوب لإحداث تغيير إيجابي للعالم أجمع. ما يميز أهداف التنمية المستدامة عن غيرها من الأهداف أنها تركز على شمولية الجميع، حيث لا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع .

11. الاعلام العربي يحتاج الي مزيد من الوعي بخطط واهداف التنمية المستدامة والعمل علي تقديمها بمهنية وبآليات اكثر جاذبية .كما ان صناعة النمو الواعي من اهم أولويات الاعلام في المرحلة المقبلة ومنها مثلا مبادرة " النمو الواعي التي اطلقتها المنظمة العربية للحوار والتعاون الدولي " لنشر أهداف التنمية المستدامة ال١٧ وفي مقدمتها القضاء علي الفقر ودعم التعليم والصحة والمرأة وحماية البيئة وتوفير العمل اللائق وتحقيق الأمن والسلم الاجتماعي .وهنا يجب دعوة كافة وسائل الاعلام والهيئات الاعلامية الي تبني مفهوم التنمية بشكل اكثر عمقا باعتبارها الطريق نحو الارتقاء بوضع المواطن الي التقدم.

خاتمة:

1. لكي يقوم الإعلام بدوره في التنمية بصورة عامة والتنمية المستدامة بصورة خاصة يجب أن يكون الإعلام حر مع تنوع الأدوات الإعلام التي تسهم بدور فعال في التنمية المستدامة من مسرح والإذاعة وتلفزيون ووسائل الاتصال الجماهيري وكذلك المسرح ، فكلما ركزت الرسالة الإعلامية على موضوعات ترتبط بالتنمية المستدامة كلما زاد الاهتمام أو الانتباه، وأن عدم الاهتمام بالرسالة الإعلامية يؤدي إلى عدم الاقتناع بها.

2. فنحتاج إلى خطط وبرامج تنموية وسياسات اعلامية ناجحة نضمن من خلالها التوعية والتثقيف لجميع شرائح المجتمع و يجب على وزارات التخطيط ووزارات الإعلام أن يتوافر لديهما الدائرة أو الكادر المناسب لكي يكون هناك دور واقعي وملموس لوسائل الإعلام في تحقيق التنمية والتنمية المستدامة مع التنسيق الفعال في مجال الإعلام التنموي مع مؤسسات الدولة ذات العلاقة.

3. ويجب الاهتمام بالقدر الكافي بدور وسائل الإعلام الحديثة منها بإعداد وتقديم بعض البرامج التي يمكن تصنيفها بصورة عامة ضمن مجال الإعلام التنموي، وأن تتسم بالاستمرارية.

4. استحداث دوائر متخصصة في مجال الإعلام التنموي لدى وزارات ومؤسسات الدولة في مجال التنمية والإعلام، وتحديداً لدى وزارة الإعلام و وزارة التخطيط .

5. نشر ثقافة التنمية لدى المجتمع باعتباره جزءاً من عملية التنمية الشاملة، ولما لها من أهمية لتعزيز القيم الحميدة.

6. ضرورة العمل على ايجاد سياسة إعلامية، تتضمن تنفيذ حملات إعلامية جماهيرية متعددة النوعيات، وطويلة النفس، وعميقة المدى مثل:حملات توعية بمفاهيم وقيم متطلبات التنمية في حملات توعية حية في مجال التعاون بين ادارة التنموية المختلفة بما يحقق الخير، والسعي إلى تحقيق ابعاد التغيير من خلال حملات التربية الغذائية والصحية ومحو الامية لإيجاد مجتمع متعلم مثقف. وحملات توعية للمراءة وتثقيفها بمساهمة وسائل الإعلام، باعتبار أن تنميتها متصل للتنمية الشاملة.

7. ومن الاهمية ايضا إيصال ثقافة تعليم التعامل مع الشبكة الإلكترونية وتوجيه جهود وسائل الإعلام لتعميم هذه الثقافة. و إفساح وسائل الإعلام لمساحات كافية ومناسبة لعرض انجازات الحركات الفكرية والتنموية و الاهتمام ببرامج التنمية المستدامة ومنها قضايا الاهتمام بالبيئة والعمل اللائق والمساواة بين النوعين ومكافحة الفقر وجودة التعليم والصحة وغيره من أهداف التنمية المستدامة ال١٧ التي ينبغي ان ينظر اليها الاعلام نظرة تكاملية واضحة في آليات وبرامج تنموية جاذبة وتنافسية تجذب إليها المواطن العربي ليتفاعل معها ويكون مشاركا إيجابيا في دفع عمليات التنمية المستدامة للأمام من اجل رفاهية ورخاء الأمة العربية بإذن الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

المستشار الدكتور
أحمد النصيرات

المؤهلات والمناصب

- شغل النصيرات منصب المنسق العام لبرنامج دبي للأداء الحكومي المتميز،
- كما عمل سابقًا في قطاع البترول والإنشاءات وقطاع المصارف،
- وعمل الهيئات الدولية للشركات الدولية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
- كما عمل مستشاراً للشؤون الإدارية في إدارة التنمية الاقتصادية بدبي.

عرض مرئي بعنوان:

«الإدارة الاستراتيجية لمؤسسات الإعلام العربي.

1

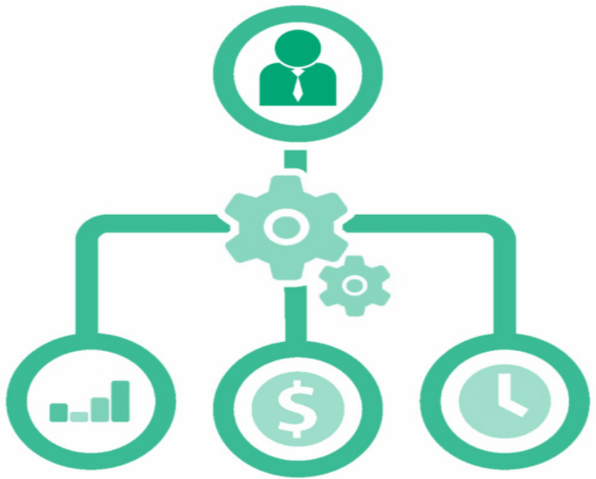

الادارة اقدم

مهنة واساس

كل تقدم

2

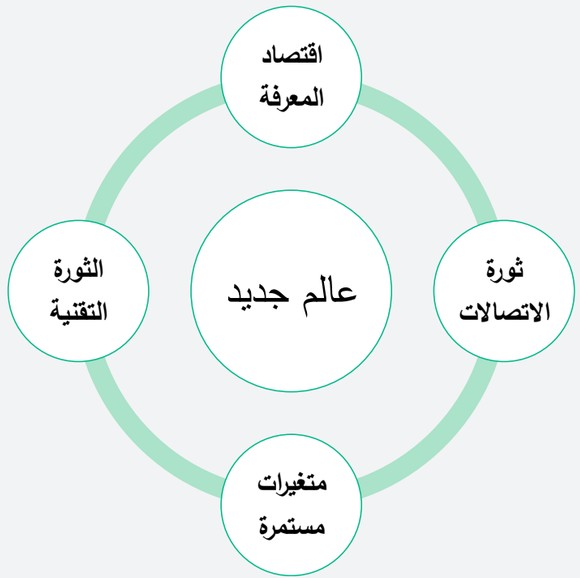

3

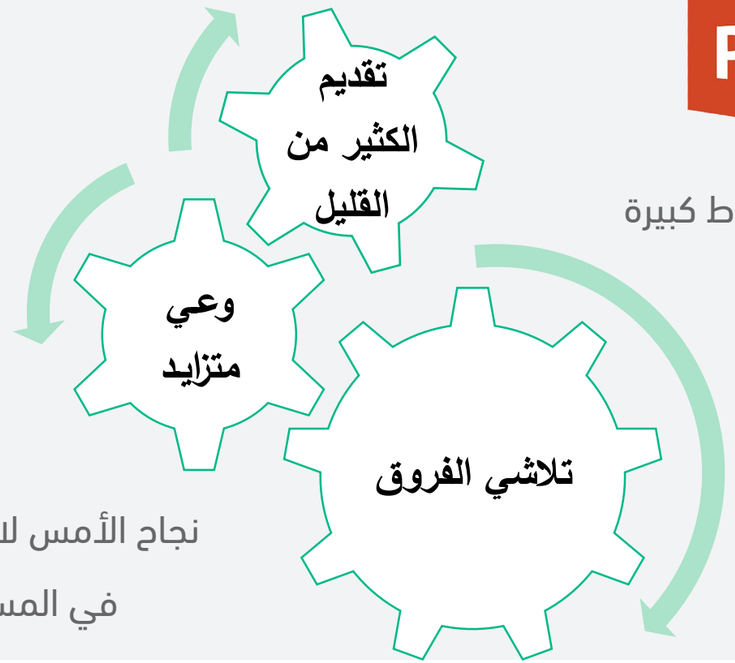

ضغوط كبيرة

نجاح الأمس لا يعني النجاح
في المستقبل

4

أكبر العقبات في وجه تقديم الخدمة المتميزة للعميل هي الاعتقاد أن وسائل التطوير المستخدمة في القطاع الخاص لا تصلح للتطبيق في القطاع الحكومي .

(EFQM Excellence Network ((November.2000

هذا العالم تميزه المنافسة غير المحدودة

5

فـي هـذا العــالم

6

هناك من يصنعون الأحداث ومن

يشاركون في صنعها

وهناك من يقولون ماذا حدث ؟

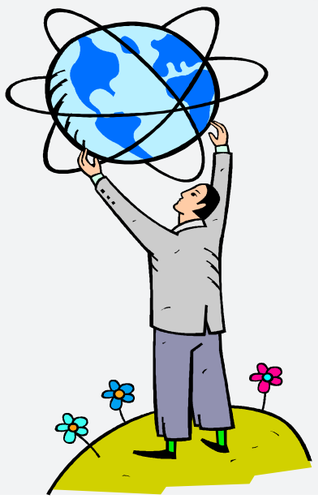

7

واقع الإدارة العربية

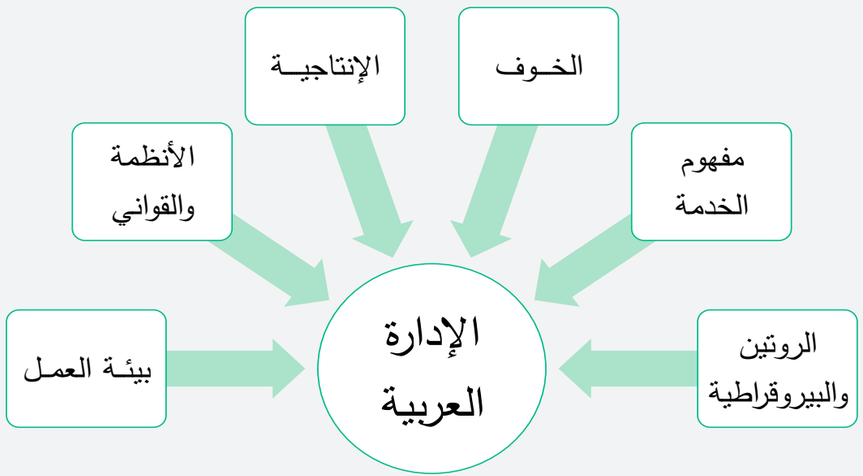

8

الإدارة المتميزه

- التفرد والتفوق في الأداء والخدمات والممارسات
- مرحلة متقدمــة
- رحلة مسـتمرة

9

مقارنة بين مؤسسة تقليدية وأخرى متميزة

تقليدية	متميزة
• هيكل هرمي معقد	• هيكل بسيط ومسطح
• إبقاء الوضع القائم	• التطوير المستمر
• ستر المشكلات وتجاوزها	• مناقشة المشكلات وحلها
• جهود فردية ومتفرقة	• جهود مشتركة ومتكاملة
• التدريب تكلفة	• التدريب أصل واستثمار
• علاقة تسلط وخوف	• علاقة ثقة واحترام
• الرئيس رقيب	• الرئيس مسهل
• مراجع	• متعامل
• مؤشرات أداء غير معروفة	• مؤشرات أداء محددة

10

ركائز الإدارة المتميزة

- الرؤية المستنيرة
- التركيز على العملاء
- مشاركة الجميع
- القياس والنتائج
- المساندة والتمكين
- التحسين المستمر
- الحوكمة
- تسخير التقنيات

11

مفاهيم أساسية في التميز

- الرئيس والمرؤوس
- الجهد الجماعـي
- التدريب استثمار
- المتعامل هو الهدف
- إزالة الخـوف

12

أسباب نجاح فرق الإدارة

- التزام القيادة العليـا
- قدرات الفريق الموجه
- التدريـــب
- ترويج الفكـرة
- مدى الثقــة
- المدى الزمنـي

13

لماذا الإدارة؟

لو كانت الإدارة العربية جيدة، لكانت السياسة العربية جيدة والاقتصاد العربي جيداً ولكانت الخدمات الحكومية جيدة ...

نعم ... الأداء الإداري في عالمنا العربي يمثل مشكلة كبرى وعلينا أن نواجهها بشجاعة

محمـد بن راشـد آل مكتـوم

14

EFQM

الدراسات تشير الى ان 93% من المؤسسات في القطاع الحكومي في المملكة المتحدة تشهد تطوراً أو تقدماً في مستويات الأداء والخدمة بسبب استخدامها نموذج التميز الأوروبي.

Excellence Network, EFQM, 2000

15

فوائـد التميـز الإداري؟

- أداء أفضـل ونتائج أفضل
- خدمات متطورة
- متعاملون راضون
- موظفون منتجون
- شعب سعيد

16

فوائـد التميـز الإداري؟

- صنع الإنسان
- اداء مؤسسي
- التعليم المستمر
- الريادة والإبداع
- الحوكمة
- استشراف المستقبل

شكرا

الأستاذ الدكتور
عبداللطيف بن صفية

مدير المعهد العالي للإعلام والاتصال- المملكة المغربية.

ورقة علمية بعنوان:

الإعلام التنموي ودعم أهداف التنمية المستدامة
تجربة المغرب

المؤهلات والمناصب

- 1995 : دكتوراه في سوسيولوجيا الإعلام والتواصل، جامعة باريس (7) دوني ديدرو فرنسا.
- 1988 : شهادة الدراسات المعمقة في سوسيولوجيا الإعلام والتواصل جامعة باريس (7) دوني ديدرو. فرنسا.
- 1987 : دبلوم صحفي - المعهد العالي للصحافة. (حاليا المعهد العالي للإعلام والاتصال - الرباط).
- أستاذ باحث ومدير المعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط.
- مدير مركز الأبحاث والتربية الإعلامية.
- رئيس لجنة أخلاقيات البرامج بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة- المملكة المغربية سابقا.
- عضو اللجنة الوطنية لوضع الميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام.
- متخصص في إعداد وتنفيذ دورات التكوين الإعلامي والتواصلي.
- خبير في استراتيجيات الإعلام والاتصال لدى العديد من المنظمات الوطنية والدولية.

نود في البداية طرح المنطلقات التالية :

- صعوبة التسليم بوجود إعلام تنموي متخصص بالمغرب أو حتى على المستوى العربي.
- الإعلام وجد في الأصل ليخدم الإنسان (فردا كان أو مجموعات أو مؤسسات).
- بالتالي، فانخراط الإعلام في الأداء التنموي هو متضمن بالقوة وبالفعل في وظائفه وأدواره، بل حتى في مسؤولياته.
- العرض الإعلامي المغربي متنوع ومتعدد، ويشتغل في مناخ محفز.
- انطلاقا من مواكبته وتغطيته للأنشطة الوطنية المرتبطة بالمجال التنموي، يمكن أن نستخلص من مضامين الإعلام المغربي في شموليته لمواصفات التوجه التنموي بالمغرب، الذي وافق أهداف التنمية المستدامة أمميا ووطنيا، من حيث تركيزه على : الرفع من النمو، محاربة الفقر والعوز، توفير التربية اللائقة، توفير الخدمات والتغطية الصحية والحماية الاجتماعية، السهر على بيئة نظيفة وتحقيق مستوى عيش يحفظ الكرامة الإنسانية...
- وتتلخص تلك المواصفات التنموية التي يغطيها الإعلام الوطني فيما يلي :

لقد نهج المغرب خلال العقدين الأخيرين مقاربة تنموية شاملة يمكن تصنيف محاورها في ثلاث مجموعات :

1. **ارتبطت المجموعة الأولى بالتنمية الاقتصادية**، بهيكلة الاقتصاد وتطوير الإنتاجية والرفع من وثيرة النمو. حيث تم إطلاق مشاريع اقتصادية كبرى مبنية على مخططات إستراتيجية طويلة الأمد بمنهجية تشاركية يمتد فعله إلى ما بعد 2020، همت كافة القطاعات الإنتاجية التقليدية والمتجددة. ويتعلق الأمر بالمشاريع التالية :

- مخطط المغرب الأخضر للنهوض بالقطاع الفلاحي
- مخطط أليوتيس للصيد البحري
- المخطط الأزرق تطوير قطاع السياحة
- مشاريع الطاقات المتجددة
- الإستراتيجية الجديدة في مجال الفوسفاط
- الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي «إقلاع Emergence»

2. **اهتمت المجموعة الثانية بالتنمية الاجتماعية. حيث أطلقت عدة استراتيجيات وطنية جعلت من العناية بالمواطن/الإنسان هدفها الأساسي، نذكر منها :**
   - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهي إستراتيجية وطنية شاملة لمحاربة الفقر ودعم الفئات الاجتماعية الهشة.
   - الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتعليم 2015-2030، «من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء». إعادة الروح الاجتماعية للمدرسة العمومية.
   - الاستراتيجية الوطنية للصحة، وبرامجها المتنوعة.
   - الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. المبنية على مبادئ الميثاق العالمي الجديد للهجرة واللجوء. والذي يلح على البعد الإنساني والتنموي للهجرة.
   - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب.

3. تمثل محورها الثالث في التنمية المحلية/ المجالية/ البيئية، وذلك عبر :

- المخططات الجماعية للتنمية : ويحدد المخطط الجماعي للتنمية المشاريع التنموية الشاملة المقرر انجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات. بحيث تتحمل إعطاء مسؤوليتها كاملة كفاعل أساسي

مشرف عن إدارة شؤون السكان وحاجياتهم مع إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من نسيج جمعوي ومؤسسات عامة وخاصة.. في أفق تنمية مستدامة وفق منهج التخطيط الاستراتيجي التشاركي.

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة : تسعى إلى الانتقال نحو اقتصاد أخضر "شامل ومندمج" في أفق 2016- 2030. تتلخص مبادئ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ورهاناتها الأساسية الكبرى في : تعزيز الحكامة، وإنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وتحسين تدبير وتثمين الموارد الطبيعية وتعزيز المحافظة على التنوع البيولوجي، وتنزيل السياسة الوطنية لمكافحة التغيير المناخي، وتطوير المعارف المرتبطة بالتنمية المستدامة، وتشجيع التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والترابية، بالإضافة إلى إعطاء أهمية خاصة للمجالات الهشة.

1. ملاحظات عامة :

- لا بد من الإشارة إلى أن المغرب بادر إلى إطلاق مشاريع مجتمعية طموحة جدا، لكن نتائجها وعائداتها التنموية غير مضمونة.
- إن الأدوار المرتقبة للمؤسسات الإعلامية في دعم برامج ومبادرات التنمية لا يمكنها أن تستقيم إلا في بيئة سليمة ومحفزة.

2. ملاحظات تقنية على ثلاثة مستويات :

على مستوى الاهتمام الإعلامي بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية بناء على قواعد مهنية وأخلاقية متينة ومتكاملة :

- المشاريع الإنتاجية الكبرى والاستراتيجيات والخطط الاقتصادية بالمغرب قليلا ما تدمج البعد الإعلامي في تصوراتها ونادرا ما تشرك الإعلاميين في مراحل الإنجاز والتنفيذ والتقييم.
- غياب الاهتمام الإعلامي والمواكبة الإعلامية بالمعنى المهني بكل مشروع تنموي على حدة أو بكل تلك المشاريع مجتمعة.
- المقاربة الإعلامية المؤسساتية لمشاريع و مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ترتبط في مجملها بنشاط المسؤول (الشخص).
- المواكبة الإعلامية للمشاريع التنموية لا تلعب الدور المنوط بها في توفير الدعم الإعلامي الكافي والمطلوب لها.
- لا تحظي المشاريع والأنشطة/الاقتصادية والاجتماعية التنموية بتغطية إعلامية مكثفة وشاملة من قبل وسائل الإعلام العمومية والخاصة على السواء إلا في حالات مشاركة وحضور جلالة الملك.
- بقدر الاهتمام الإعلامي المكثف بحفلات ومراسيم إطلاق المخططات والمشاريع، فإن المواكبة الإعلامية لها في حد ذاتها تضعف بعد ذلك بكثير إلى حد الفتور.

على مستوى بيئة الممارسة الإعلامية والتنسيق بين الخطط والبرامج الحكومية التنموية ومبادرات المجتمع المدني ومؤسسات الإعلام :

- غياب التنسيق الحكومي في مجال الإعلام والتواصل حول نفس المشاريع والمخططات الاقتصادية الكبرى بالمغرب.
- تعتمد وسائل الإعلام العمومية في تغطيتها للمشاريع الاقتصادية التنموية بشكل واسع على تقارير»وكالة المغرب العربي للأنباء».
- يغيب التقييم الإعلامي الشامل للمشاريع التنموية، بإشراك المجتمع المدني والجسم الإعلامي في جميع مراحل إعداد وتنفيذ المشاريع .
- تفتقد المادة الإعلامية في شموليتها، اللهم بعض الاستثناءات، إلى الاجتهاد المهني بتنويع المصادر، وتعدد زوايا المعالجة، والحرص على التوازن.

على مستوى قاعدة الإعلام الاقتصادي والاجتماعي التنموي وأساليب إنتاج المواد الإعلامية الداعمة والمحفزة للتنمية :

- المادة الاقتصادية التنموية في وسائل الإعلام غير المتخصصة لا تستند إلى تخطيط هادف واضح المعالم.
- المادة وافرة ولكن بدون حس أو توجيه تنموي هادف. فهي متفرقة ومتلفة وسط باقي المواد الإعلامية المختلفة. قليلة هي الصحف التي تفرد للمواضيع الاقتصادية الاجتماعية التنموية أركان قارة.
- جنس الخبر المختصر والتقارير الرسمية هي الأكثر اعتمادا فيما يقل جنس التحقيقات والاستطلاعات الكبرى والتحاليل الرصينة.

- حساسية الموضوع الاقتصادي والتنموي يشكل صعوبة في الحصول على المعلومات والمعطيات الاقتصادية من أرقام وإحصاءات بشكل شفاف.
- قلة الإعلاميين المتخصصين في الشأن التنموي وضعف التكوين المهني في هذا المجال يؤثر على حجم الاهتمام به وعلى توفير الإرادة اللازمة لاستثمار العمل الإعلامي في الحقل التنموي.

على مستوى المعالجة الإعلامية لقضايا الاقتصادية والاجتماعية في بعدها التنموي:

- لازالت وسائل الإعلام يحكمها أحد أمرين : إما أنها غارقة في الخطاب الترويجي المؤسساتي، أو أنها سجينة المنطق التجاري النفعي. وهو غالبا ما يغيب على وسائل الإعلام فرص التقيد بمسؤولياتها الاجتماعية وبالتزاماتها الأخلاقية اللذان يعتبران أحد عناصر التميز الإعلامي.
- بالنظر إلى طبيعة وسياق المواضيع الاقتصادية والاجتماعية، ترتكز المواد الإعلامية في معالجتها لها على ثلاثة أطر إعلامية بشكل أساسي، وهي : الإطار المحدد بقضية، إطار الإستراتيجية وإطار النتائج الاقتصادية.
- حيث تغيب أطر المعالجة الإعلامية الأخرى والتي توظف أجناسا إعلامية غير التقارير والافتتاحيات والحوارات الرسمية.
- يعزى هذا الغياب إلى اهتمام المادة الإعلامية المواكبة للمشاريع والمخططات الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير بالمعلومات والمعطيات ذات الطابع التقني الصرف (المهن والمجالات الصناعية، حجم وأنواع الاستثمارات، الميزانيات المرصودة، آليات الحكامة...إلخ)، فيحين يتقلص التركيز على البعد الإنساني والمواطن وبعد الحياة اليومية، في علاقتهما بالمشاريع الإنتاجية بالمغرب وآثارها على جميع المستويات.

في الأخير :

بالنظر إلى التطور الهام الذي عرفة المشهد الإعلامي ببلادنا سواء على مستوى الهيكلة أو تقنيات العمل، وبالنظر إلى تعدد وتنوع العرض الإعلامي المغربي بمختلف فئاته التقليدية والجديدة، لابد من التأكيد على ثلاثة 3 شروط أساسية لتحقيق وإقرار دعم إعلامي فعال للمشاريع التنموية خاصة وأن المغرب يعتزم إطلاق مشروع التفكير في نموذج تنموي جديد والذي يتطلب كذلك تصورا إعلاميا جديدا لمواكبته :

أولا : على الدوائر الرسمية تغيير نظرتها إلى الإعلام بشكل شامل والارتقاء به إلى مرتبة «الشريك الفعلي».

ثانيا : على جميع المتدخلين في عملية التخطيط التنموي الوعي بأن ضمان النجاح له يمر أيضا عبر توفير المعلومات والمعطيات بشأن المشاريع والمخططات التي ستستفيد منها مختلف الفئات المجتمعية.

ثالثا : أن تعتمد وسائل الإعلام الوطنية أسلوب التخطيط الإعلامي الرصين وجعل البعد/الهاجس التنموي يسكن جميع أركان الإنتاج الإعلامي.

التوصيات ٢

توصيات الجلسة الحوارية المتخصصة بشأن "الإدارة الاستراتيجية للإعلام التنموي: تشكيل الوعي بأهداف التنمية المستدامة ومواجهة التحديات"

توصل المشاركين في الجلسة الحوارية إلى إن التنمية المستدامة لكي تتحقق تتطلب التزاما وعملاً وعلماً ومعرفة من جانب المواطنين وصناع القرار على حد سواء. وأهم دور يقوم به الإعلام هو نشر المعرفة التي تُسهم في خلق المناخ الاجتماعي الذي يدعم التنمية المستدامة ولا يقف عائقا أمام تحقيقها وحرى على الإعلام– من الناحية النظرية- أن يعمل بالتناغم مع عناصر النمو الأخرى لينقل الدول العربية إلى التحديث، أما في التطبيق العملي فإن الدول العربية التي استثمرت مبالغ طائلة في البنية الإعلامية الأساسية تنبهت أن هناك فجوة واسعة تفصل أنظمتها الإعلامية عن مثيلاتها في دول العالم الأخرى. فالإعلام الناضج الذي يعتمد على التحليل العميق يستطيع أن يتعامل مع القضايا المعقدة، ويتمكن من توصيل رسالته على المستوي المحلي والدولي.

وفي الختام أوصى المشاركون بما يلي:

01 ضرورة تدريس مادة الإعلام التنموي في الجامعات العربية، وتبني تعريف لمفهوم الإعلام التنموي أكثر شمولا بما يتفق مع متطلبات العصر الراهن.

02 ضرورة التأكيد على مراعاة الخصوصية التي تتسم بها التجربة العربية عند الاستفادة من التجارب التنموية الدولية.

03 التأكيد على أهمية التخطيط الإعلامي لتحقيق التكامل بين وسائل الإعلام المختلفة في العالم العربي.

04 ضرورة تبني الأمانة العامة لخطة بحثية سنوية تتناول التنمية المستدامة من كافة جوانبها، من خلال استخدام مناهج بحثية وأدوات جمع بيانات حديثة في مجال دراسات وبحوث الإعلام التنموي. ضرورة الاهتمام بـ«الإعلام التشاركي»،بحيث يكون المواطن شريكا في اختيار القضايا والمضامين التي تشغل اهتمامه، وتعبر عن همومه.

05 ضرورة تفعيل المرصد الإعلامي للتنمية المستدامة على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة ليصبح قناة معلوماتية للدول العربية لتحقيق التنسيق والتكامل بين أجهزة الاعلام المختلفة، وبنك للأفكار الاستثمارية والتنموية غير التقليدية، والاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في التركيز على المشروعات التنموية.

06 ضرورة قيام الهيئات الإعلامية العربية بتنظيم دورات تدريبية في مجال الإعلام التنموي بهدف الارتقاء بالمستوى المهني للإعلاميين في المجالات المسموعة والمرئية والمقروءة والإلكترونية.

07 توظيف البرامج الإذاعية والتليفزيونية في نشر مفهوم التنمية المستدامة،ومساندة الإعلام العربي بقطاعيه الحكومي والخاص في إدارة الاقتصاد العربي.

08 توفير البيئة الملائمة للإعلام ليقوم بالدور التنموي الهادف، وتوجيه مؤسسات الإعلام في الدول العربية لدمج الإعلاميين الشباب في عملية التنمية المستدامة مع نشر ثقافة الفكر التنموي في المجتمعات المحلية.

09 ضرورة أن يسهم الإعلام بدور حيوي في نشر الأفكار المتعلقة بالتنمية المستدامة، والارتقاء بمعارف المواطنين وثقافتهم ، والحصول على دعمهم ومشاركتهم في المشروعات التنموية.

10 ضرورة الاهتمام بدور الإعلام في التنمية المحلية في المجالات المختلفة، وتنويع المداخل النظرية المستخدمة في الدراسات الإعلامية، وتقديم رؤى بحثية جديدة حتى يستطيع الجيل القادم من الباحثين البناء عليها في دراساتهم المستقبلية.

11 ضرورة إعداد « دليل مهني» يُرشد أداء الإعلاميين في التعامل مع قضايا التنمية المستدامة.

12 أكد المشاركين على ضرورة استمرار الأمانة العامة بعقد مثل هذه الجلسات الحوارية وورش العمل المتخصصة، وضرورة طباعتها على شكل كتيب للاستفادة منها مستقبلا.

وفي الختام توجه السادة المشاركون بالشكر والتقدير الى الأمانة العامة- إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية والإشادة بالتنسيق العالي بينها وبين إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي للخروج بهذه الجلسة الحوارية، وكذالك على حسن إدارتها للجلسة الحوارية، وجهودها القيمة في الإعداد وإدارة الحوار بين المشاركين وتنظيم العمل.

عرض مرئي - تقديم الأمانة العامة (إدارة البحوث والدراسات الإستراتيجية)
بشأن:

المرصد الإعلامي للتنمية المستدامة
على موقع الجامعة الإلكتروني

منصة عربية لتسليط الضوء اعلاميا علي أهداف التنمية المستدامة 2030 ورصد الجهود العربية على المستوى المحلي والأقليمي والدولي في هذا المجال.

www.LeagueOfArabStates.net

لمحة عامة

قبل 15 عامًا، أصدرت الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) كأحدث مبادرة من جانبها لتسهيل التنمية الدولية. وفي حين يُعتبر ذلك إشارة قوية على الالتزام، لم تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل.

وكاستجابة للتحديات العالمية المتزايدة، أطلقت الأمم المتحدة أحد أكبر برامج التشاور في تاريخها لإيجاد حل جديد، نتج عنه جدول أعمال يتضمن 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والتي تهدف إلى التركيز على التنمية الدولية في أبعاد ثلاث - وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن أهداف التنمية المستدامة المقترحة في الأصل من قبل الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (OWG) في مؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيو 2012 (Rio+20)، وهي مجموعة تتكون من 17 هدفًا و169 غاية تشكل نموذجًا جديدًا يمكن من خلاله للدول الأعضاء في الأمم المتحدة السعي لتحقيق التنمية المستدامة. كما تمثل الأهداف السبعة عشر إطارًا للدول الأعضاء لوضع السياسات التي تكفل تحسين أحوال العالم وسكانه في غضون السنوات الخمس عشر المقبلة.

في أيلول/سبتمبر 2015، اجتمع قادة العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل إطلاق خطة للتنمية المستدامة جديدة وطموحة. وتستند الخطة إلى التقدم المحرز منذ إعلان الألفية، وتسعى إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، وتحسين حياة الأفراد، وتعزيز السلام والأمن والحكم الرشيد وسيادة القانون.

وحلت أهداف التنمية المستدامة محل الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) عند انتهاء العمل بها في نهاية العام 2015. وعلى عكس الأهداف الإنمائية للألفية التي ركزّت على البلدان النامية، يمكن تطبيق أهداف التنمية المستدامة عالميًا وقد خضعت لعمل مكثف لوضع مؤشرات تُتيح لأصحاب المصلحة قياس مدى نجاح أهداف التنمية المستدامة في تحقيق الأهداف النهائية للقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق المساواة وتوفير فرص التعليم، ومواجهة التحديات البيئية.

وفي 25 أيلول/سبتمبر 2015، وأثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، تبنت الدول الأعضاء أهداف التنمية المستدامة ، اعتبارًا من بداية العام 2016 حتى العام 2030، ما يمهد الطريق لحل مشكلة الفقر، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين والتغيرات المناخية.

لماذا المرصد ؟

انطلاقاً من الهدف السابع عشر من الأهداف التنموية «الشراكة» حيث يعتبر الإعلام شريك في تحقيق التنمية المستدامة، فهو يلعب دوراً رئيسياً في تكوين الرأي العام العربي الصحيح حول تلك المفاهيم وكيفية تحقيقها للإسراع باتخاذ الإجراءات المناسبة، كما ويعد هو الوسيلة الأكثر فعالية للوصول إلى الجماهير العربية وصناع السياسات ودعم مسارات التنمية المستدامة.

وايماناً بدور الإعلام الهام في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة وحسب أولويات العالم العربي، وزيادة الوعي بين الجمهور العربي بمختلف قطاعاته ودعم الثقافات، إضافة إلى كونه القطاع الأساسي الذي يربط بين صناع السياسات والقاعدة العريضة من المواطنين في المنطقة العربية.

واستناداً إلى الاستراتيجية الإعلامية العربية التي أقرها مجلس وزراء الإعلام العرب عام 2017، والتي أكدت أن العمليات الاتصالية- ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في القلب منها- تعد السبيل الأمثل لتوضيح الخطط التنموية للدول الاعضاء بالجامعة العربية والكفيلة لحث الأفراد نحو الانخراط في العملية التنموية وذلك من خلال المشاركة السياسية.

واستنادا لقرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم ق.ق 741 د.ع (29)- ج-3 بتاريخ 2018/4/15، المتضمن اعتماد الخريطة الإعلامية العربية

للتنمية المستدامة 2030.حيث تضطلع وسائل الإعلام العربية للقيام بدور مؤثر وفعال في تحقيق التنمية المستدامة. فقد بادر قطاع الإعلام والاتصال بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإنشاء هذا المرصد ضمن البوابة الإلكترونية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ليصبح آلية/منصة عربية تسلط الضوء إعلامياً على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها 17 ورصد الجهود العربية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في هذا المجال.

أهداف التنمية المستدامة

- أهداف التنمية المستدامة، والمعروفة كذلك باسم الأهداف العالمية، هي دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار.
- وتستند هذه الأهداف السبعة عشر إلى ما تم احرازه من نجاحات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)، كما تشمل كذلك مجالات جديدة مثل تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، والاستهلاك المستدام، والسلام، والعدالة، ضمن أولويات أخرى.
- الأهداف مترابطة - وغالبا ما يكمن مفتاح النجاح في تحقيق هدف بعينه في معالجة قضايا ترتبط بشكل وثيق بأهداف أخرى.
- وتقتضي أهداف التنمية المستدامة العمل بروح الشراكة وبشكل عملي حتى يمكننا اليوم اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة، بطريقة مستدامة، للأجيال القادمة. وهي توفر مبادئ توجيهية

- وغايات واضحة لجميع البلدان لكي تعتمدها وفقا لأولوياتها مع اعتبار التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره.

- تمثل أهداف التنمية المستدامة جدول أعمال شامل. وهي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحدنا معا لإحداث تغيير إيجابي لكل من البشر والكوكب.

- وقالت هيلين كلارك المديرة السابقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن «دعم خطة عام 2030 هو أولوية قصوى بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،» وأضافت «إن أهداف التنمية المستدامة توفر لنا خطة وجدول أعمال مشتركين لمعالجة بعض التحديات الملحة التي تواجه عالمنا مثل الفقر وتغير المناخ والصراعات. ويتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالخبرة والقدرات اللازمة لدفع عجلة التقدم والمساعدة في دعم البلدان على طريق التنمية المستدامة».

دور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030:

دخلت أهداف التنمية المستدامة حيز النفاذ في يناير/كانون الثاني 2016، ومنذ ذلك التاريخ فأن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في وضع الخطوط العامة الإقليمية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 للتغلب على التحديات والمعوقات التي تعيق التنمية في الدول العربية، حيث قامت من خلال مجلس الجامعة على مختلف مستوياته، والمجالس الوزارية العربية المتخصصة بإطلاق العديد من المبادرات، وإعداد الاستراتيجيات، وإصدار العديد من القرارات والبيانات لدعم العمل العربي المشترك في مجال التنمية المستدامة خدمة للمصالح العليا للدول العربية الاعضاء بالجامعة العربية من خلال تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030.

الجهود العربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة

على المستوى العربي

1. الاستـراتيجيـات الوطنيـة.
2. البرامج التدريبية لتعزيز القدرات.
3. ورش العمل المتخصصـة.
4. الاجتماعـات واللقـاءات.

على المستوى الدولي

1. البرامج التدريبية لتعزيز القدرات.
2. ورش العمل المتخصصة.
3. المؤتمرات والندوات.

الوثائق

1. الخريطة الإعلامية للتنمية المستدامة 2030.
2. الاستراتيجية الإعلامية العربية.
3. الإطار الاسترشادي العربي لدعم وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.
4. أجندة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية «الأبعاد الاجتماعية»، 2016.
5. اعلان الدوحة لمنظمات المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2016.
6. العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني والأهداف الإنمائية للتنمية 2016-2026.

تعرف على معلومات اكثر من خلال موقع جامعة الدول العربية.
www.LeagueOfArabStates.net

مقتطفات من الجلسة الحوارية

شباب الإعلام التنموي

1. محمد علاء التميمي
2. حسين فرحان أحمد
3. إبراهيم وليد سيد
4. هدى طارق سعيد
5. عمر الشواربي
6. شيماء إبراهيم عزيز
7. أميرة عبد الفتاح إبراهيم
8. مينا أيمن رمزي
9. انجي محمد زين العابدين
10. هايدي اشرف عبد العليم
11. نور هاني شكري
12. سارة عباس أحمد
13. خالد عبد الرؤوف النابلسي
14. محمد سعد الدين
15. منار عبد العاطي كيلاني
16. إيمان سعيد السيد.